وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الأغواط–
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية والحضارة
قسم تاريخ

عنـــــــــوان:

البعد الاجتماعي للثورة الجزائرية

(1954–1962م)

مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ
تخصص : تاريخ مغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
– سمية التونسي

إشراف الأستاذ:
د. عبد الرحمان قفاف

السنة الجامعي: 2022–2023م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الأغواط–
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية والحضارة
قسم تاريخ

عنـــــــــوان:

البعد الاجتماعي للثورة الجزائرية

(1954–1962م)

مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ
تخصص : تاريخ مغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
– سمية التونسي

إشراف الأستاذ:
د. عبد الرحمان قفاف

السنة الجامعي: 2022–2023م

شكر وتقدير

نشكر الله ونحمده حمدا بليغا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي أمدنا بالصبر والثبات ووفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

واخلص عبارات الشكر وأصدق كلمات العرفان التي أتوجه بها إلى الأستاذ المشرف بتوجيهاته القيمة ونصائحه الثمينة التي أنارت لنا الطريق

" عبد الرحمن قفاف"

كما أسجل وافر التقدير والامتنان لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث

وأمدنا بيد العون جزاهم الله خير وإلى كل الأساتذة جامعة

إهـــــداء

انتهت الحكاية ورفعت قبعتي مودعا للسنين التي مضت

أهدي ثمرة العمل هذا إلى أملي في الحياة وقرة عيني إلى بلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض إلى كل من كان دعاؤها سر نجاحي

"امي الحبيبة" حفظها الله ورعاها

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب إلى سندى وحزام ظهري

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير " أبي العزيز" حفظه الله ورعاه

إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي اخواتي

إلى جميع الأهل والأحباب إلى خالتي وخالي رحمهم الله

إلى من عرفت معنى الحياة بوجودهم أصدقائي

وإلى كل من ساندني في مسيرة الدراسية

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تتسعهم الورقة

تج	تحقيق
تق	تقديم
تر	ترجمة
ج	جزء
ط	طبعة
ص	صفحة
مج	مجلد
م	ميلادي
هـ	هجري
د ط	دون طبعة
د س	دون سنة

قائمـة الجـداول

الرقم	عنوانه	رقم الصفحة
01	ملكية الأراضي بالنسبة الجزائريين والمعمرين	9
02	حجم الصادرات والواردات في الجزائر سنة 1953م	13
03	يمثل النمو الديمغرافي في الجزائر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م	15
04	يمثل تطور معدل الولادات والوفيات وكذا معدل النمو الديمغرافي بالجزائر من سنة 1900م إلى 1955م	16
05	التلاميذ الأوروبيين والجزائريين في التعليم الابتدائي	18
06	تعداد السكان الجزائر خلال فترة (1830-1962م)	29
07	توزيع فئات السكان الجزائر خلال الفترة (1954-1980م)	32
08	نسبة الاطفال المتمدرسين (جزائريين وأوروبيين) سنة (1954-1955م)	42

قائمــة الأشكال

الرقم	عنوانه	رقم الصفحة
01	سكان البلديات في المناطق الحضرية والريفية لسنتي (1954-1960م)	**33**
02	معدلات المواليد والوفيات السنوية لجميع البلديات الحضرية	**34**

مقدمـــــة

عمل الاستعمار الفرنسي منذ أن دخل أرض الجزائر على فرض سيطرته وبسط نفوذه على البلاد وذلك لأجل ترسيخ دعائم الانفراد بالتراب الوطني، وتبقى الجزائر النموذج الفريد من نوعه في تاريخ الحركات الاستعمارية نظرا لهمجية الاستعمار الذي امتد على تاريخها السياسي والعسكري والاقتصادي وغيرها.

لذا فقد كانت الثورة التحريرية الجزائرية تسعى لتحقيق حريتها وطرد المستعمر من أرضها الطاهرة، واستعادة كل حقوقها وممتلكاتها لهذا جاءت دراستنا هذه والمتضمنة عنوان البعد الاجتماعي للثورة الجزائرية ابان اندلاع الثورة 1954-1962م.

وتعد دراسة الأوضاع الاجتماعية في الجزائر، أمرا ضروريا لما يتضمنه من أحداث هامة كان لها تأثير كبير في تاريخ الجزائر، وإنه لمن الواضح أن ظهور الحركات الإصلاحية في العصر الحديث في الوطن العربي والوطن الإسلامي بشكل عام، قد ارتبط إلى حد بعيد بوجود الاستعمار المباشر أو غير المباشر، وكانت حدة نشاط هذه الحركات الإصلاحية تشتد بقدر توغل الوجود الاستعماري، وتخف عند انحسار هيمنته على مقومات الأمة والوطن.

أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى الكشف عن أحوال الجزائريين أثناء اندلاع الثورة التحريرية (1954-1962م) التي تعرض لها الشعب الجزائري من طرف الاستعمار الفرنسي، كما تكمن أهميته في التعرف على الوضع المزري الذي مر به الجزائريون خلال هذه الفترة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الأوضاع الاجتماعية التي مر بها لشعب الجزائري أثناء الثورة التحريرية (1954-1962م) والتي كان من أبرزها معاناة الشعب الجزائري وكذا الحياة المزرية التي كان يعيشها بالإضافة إلى الفقر والذل الذي كان الشعب الجزائري يتعرض له من طرف أيدي المستعمرين.

اشكالية البحث:

ومن هنا نطرح جملة من التساؤلات والتي تخدم الموضوع منها أسئلة رئيسية وأخرى فرعية، ونبدأ بالتساؤل الرئيسي: كيف كانت أوضاع الاجتماعية للجزائريين خلال فترة اندلاع الثورة التحريرية (1954-1962م)؟

ومجموعة التساؤلات الفرعية تتمحور حول:

- كيف كان الأوضاع العامة في الجزائر قبيل الثورة التحريرية؟
- كيف كانت الحياة الاجتماعية للجزائريين أثناء اندلاع الثورة التحريرية؟
- فيما تمثلت انعكاسات الثورة التحريرية على المجتمع الجزائري؟
- ما هي ردود فعل الشعب الجزائري على الثورة التحريرية؟

منهج الدراسة:

اعتمادنا على مجموعة من المناهج والتي فرضتها طبيعة الموضوع ومختلف أبعاده والتي إلى كانت الإجابة عن اشكاليات المطروحة أعلاه وهي كالتالي:

- **المنهج التاريخي:** وقد تم اعتماد عليه في التاريخ لمختلف الأحداث التي تخللت هذه الفترة في إطارها الزماني والمكاني.
- **المنهج الوصفي:** وقد تم استخدامه في وصف بشاعة المستعمر وقوانينه التعسفية واعماله الجائرة التي أثرت على مجريات الثورة وعطلت الحصول على الإستقلال إضافة إلى وصف الظروف المعيشية وظروف العمل والحياة الاجتماعية بصورة عامة.

الدراسات السابقة:

لقد اهتم المؤرخون في تاريخ الجزائر والباحثون في الأحداث التاريخية بموضوع البعد الاجتماعي في الجزائر ابان الثورة التحريرية من مختلف جوانبه، وقد اتفقت الدراسات على هدف واحد مشترك وهو أن الاستعمار الفرنسي للجزائر ركز على هدم هوية الشعب الجزائري وتدمير أواصره وهدم املاكه

وقد أشارت ذلك غلى جملة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع منها مذكرات الماجستير والماستر وأيضا اطروحات الدكتوراه، نذكر أبرزها:

- مذكرة لويزة ماضوي والعالية بن رابح تحت عنوان "**الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية**" في الطور الماستر والتي تناولت الجانب الاقتصادي والاجتماعي عشية الاحتلال الفرنسي وخلال إندلا ع الثورة التحرير الوطني.
- مذكرة زويدي نهاد وادريسي سلمى بعنوان "**الاوضاع الاجتماعية والثقافية إبان الثورة التحريرية (1954-1962م)**" وهي للطور الماستر وتناولت جانبي الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري خلال اندلا ع الثورة التحريرية.
- مذكرة قريشي مُحَمَّد بعنوان "**الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلا ع الثورة التحريرية الكبرى (1945-1962م)**" وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير وتناولت الدراسة الأحوال الديمغرافية في الجزائر وكذا المشاكل الاجتماعية للشعب الجزائري كما تطرقت الدراسة إلى عنصر الهدرة وظاهرة التحضر الجديدة.

بالإضافة إلى العديد من المراجع التي كانت قد ساهمت في تحديد أواصل الموضوع ورصد أفكاره ونذكر منها:

- كتاب قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر للكاتب جمال قنان.
- كتاب تاريخ الجزائر المعاصر للمحمد العربي الزبيري والذي أفادنا كثيرا في التعرف على تاريخ الجزائر وخفايا وفرض تسلط وسلطة على الجزائر.

تقسيمات الدراسة:

تألف هذه الدراسة من مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة وقائمة المصادر والمراجع وكذا قائمة الجداول وقائمة المختصرات لأهم الإشارات التي وصفت في هذا العمل،

- **الفصل التمهيدي:** وقد تناولنا كمدخل للدراسة الأوضاع العامة للجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية للجانب الاقتصادي والاجتماعي وكذا السياسي.
- **الفصل الأول:** فجاء تحت عنوان الحياة الاجتماعية في الجزائر أثناء الثورة التحريرية وتطرقنا فيه إلى التركيبة السكانية وكذا الوضع الصحي بالإضافة إلى ظروف العمل والبطالة.
- **الفصل الثاني:** فتناولنا فيه انعكاسات الثورة التحريرية على المجتمع الجزائري كعلاقة الشعب بالمجاهدين والثوار وكذا دور المرأة الجزائرية بالإضافة إلى انعكاسات الثورة على الشعب الجزائري.
- **الفصل الثالث:** فكان حول ردود فعل الثورة على الشعب الجزائري والتي كانت داخل الوطن والمتمثلة في ظهور الأحزاب السياسية في المدن والثورات الشعبية في الأرياف وكذا مواقف المهاجرين المساندة للثورة خارج الوطن.

صعوبات الدراسة:

وقد اعترضتنا جملة من الصعوبات من بينها:

- صعوبة ضبط الخطة لاتساع الموضوع وشموليته.
- صعوبة تقسيم فروع العنوان.

الفصل التمهيدي:

الأوضاع العامة للثورة التحريرية قبيل الاحتلال الفرنسي

تمهيد

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية بالجزائر قبيل اندلا ع الثورة

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية في الجزائر قبيل الثورة

المبحث الثالث: الأوضاع السياسية في الجزائر قبيل اندلا ع الثورة

خلاصة الفصل

تمهيد:

عاشت الجزائر خلال فترة الاستعمار أوضاعا مزرية مست جميع جوانبها منها الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية، مما أثرت على حياة شعبها الثائر، والتي استهدف القضاء على الإنسان ونهب أرضها وكل ممتلكاتها وخيراتها من خلال تطبيق سياستها التعسفية وفرض قوانينها المدمرة خلال فترة الثورة التحريرية.

1- الأوضاع الاقتصادية بالجزائر قبيل اندلا ع الثورة 1954م:

أ- الوضع الزراعي:

إن النشاط الاقتصادي السائد في الجزائر هو الزراعة بمختلف فروعها من زراعة الحبوب والأشجار المثمرة، وتربية المواشي، الصناعة التحويلية الناتجة عن الزراعة من طحن الحبوب، الدباغة، عصر الزيتون، وقد كانت الجزائر تتبع الطرق التقليدية في زراعتها منذ القديم وأدواتها بسيطة تتمثل في المحراث المزود بالسكة المصنوعة من الحديد المحلية والذي تجره الحيوانات مثل الحمار أو الثور، كما يستعمل روث الحيوانات في تخصيب التربة في شكل سماد، وكان حصاد الحبوب أداته المنجل، أما الأراضي الزراعية المروية فهي قليلة جدا، والفلاحون لا يزرعون إلا جزءا من أراضيهم والباقي تترك بورا[1].

فالجزائر بلد زراعي، هذه حقيقة قديمة، لا تحتاج إلى تدعيم، ولكن الجديد في الأمر هو أن مؤرخي الاستعمار يدعون بأن المعمرين الفرنسيين هم الذين استصلحوا الأراضي، وصيروا تربتها طبية، إن هؤلاء المؤرخين يتناسون أو يتجاهلون ما ورد في تقرير السيد "نادية" الذي قدمه لسلطات الامبراطورية الفرنسية في أيام عزها، والذي جاء فيه: "إن منتج الجزائر جميل وأرضها طيبة، توجد بها مراع شاسعة، وسهول فسيحة، تكثر فيها منتوجات أمريكا والهند، بالإضافة إلى ما ينبت في أراضي أوروبا، كما انها تنتج كميات هائلة من القمح والشعير والصوف والجلود والشموع، أما مراعيها فتزخر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل الأبقار والأغنام والماعز والبغال والحمير الممتازة"[2]. حيث شكلت الأرض أكبر ميدان للصراع بين الأهالي من جهة والإدارة الفرنسية والمستوطنين من جهة أخرى[3]، فالأرض في عقيدة الريف، وأعيان المدن تعتبر هوية قبل أن تكون مورد رزق[4]، وذلك لأنها تعتبر

---

[1] أكرم بوجمعة، **أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، الع28، آب 2016، ص166.

[2] العربي الزوبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (د.ب) 1999، ص17.

[3] دليلة رحمون، **السياسة الزراعية الفرنسية وأثرها على المجتمع الجزائري (1830-1914)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص44.

[4] عميراوي احميدة، **آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا**، المركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، قسنطينة، ماي 2008، ص169 .

أساس البناء الاجتماعي لدى المجتمع الأهلي كما شكل مورد الاقتصادي الوحيد أما بالنسبة للمستوطنين والإدارة الفرنسية فإن الشجع والنزعة الاستغلالية هي التي ادت بهم إلى انتزاع أراضي الفلاحين[1]، حيث سرعت السلطة الفرنسية في الاستلاء على الأراضي بكل أنواعها، أرض البايليك، وأرض العرض وغيرها[2].

فحسب الاحصائيات الزراعية من الخمسينيات كانت هناك 630.732 أرض مزروعة من ملك هكتارات أي بنسبة 69% أما الأرض المسقية ذات الزراعة الوافرة الغنية من نصيب المعمرين 440.000 فلاح فقير يملكون على الأقل 10 هكتارات إضافة إلى 57.000 مزارع لا يملكون أرض من بينهم 150.000 فقط لديهم شغل دائم أما الباقي فيعيش على العمل الفصلي الموسمي[3].

وبذلك وصل مجموع الملكيات المسجلة زراعية أو غير زراعية بين سنتي (1945-1954م) إلى حدود 10 ملايين هكتار منها 2720000 هكتار ملكا للأوروبيين، موزعة على 25000 مالك والباقي أي 7 ملايين هكتار، وتشكل 72% من الأراضي الصالحة للزراعة فكانت بحوزة الجزائريين وهي مناطق قليلة الإنتاج لقلة خصوبتها، وبعضها غابات كما أن معظمها يتوزع عبر الهضاب العليا، أو المناطق الجبلية وفي المناطق الصحراوية ايضا، فنجد مثلا أن معدل إنتاج الهكتار الواحد في الأراضي التابعة للمستوطنين من مادة القمح يصل إلى 8.7 قنطار، مقابل 4.9 قنطار في الأراضي التي يملكها الجزائريون[4].

وهذا ما أدى إلى نقص الأراضي لدى الجزائريين واستيلاء الفرنسيين عليها، الهجرات الجماعية للجزائريين، نتيجة المقاومات والانتفاضات التي قاموا بها، وانتهاج المستعمر لمبدأ القمع والعقاب الجماعي، وسياسة الأرض المحروقة، وما بقي من أراضي في أيدي المسلمين، فبالإضافة إلى أنها كانت أقل خصبا من أراضي المستوطنين فإن جهل الجزائريين وفقرهم لم يمكنهم من الاستفادة منها الاستفادة

[1] دليلة رحمون، المرجع السابق، ص44 .

[2] عميراوي احميدة، المرجع السابق، ص169.

[3] زويدي نهاد، دريسي سلمى، **الأوضاع الاجتماعية والثقافية إبان الثورة التحريرية (1954-1962م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 08 ماي 1945، ورقلة، 2013-2014، ص 15.

[4] زويدي نهاد، دريسي سلمى، المرجع نفسه، ص15.

الصحيحة، كما أن المستوطنين تمتعوا بالقروض الفلاحية التي حرم منها أبناء البلاد[1]، وهكذا استولت فرنسا على أجود الاراضي الزراعية في السهول والهضاب وهذا ما تسبب بالهجرة من الأرياف باتجاه المدن بحثا عن العمل لدى المعمرين في المصانع والمزارع أو بالهجرة بعيدا، والسبب الراجع إلى الهجرة هو نزع ملكية الفلاحين ثم مكننة الزراعات السنوية[2].

والجدول التالي يعكس التناقص الاقتصادي في مجال ملكية الأراضي الذي كان قائما بين الجزائريين والمعمرين.

الجدول رقم(01): ملكية الأراضي بالنسبة الجزائريين والمعمرين

حجم الملكية	ملكية المسلمين		ملكية الأوروبيين	
	عدد الملاك	المساحة	عدد الملاك	المساحة
من 0 إلى 10هـ	391000	1850000	8000	40000
من 10إلى 50هـ	118000	3013000	7000	209000
من 50 إلى 100هـ	17000	1226400	4000	306000
من 100 إلى 500هـ	5000	1108000	5000	1202000
أكثر من 500هـ	600	414700	900	963000
المجموع	532000	7612100	24900	2720000
معدل الملكية	%73	14 هكتار	%27	109 هكتار

المصدر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص149.

[1] عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، ب ط، 2008، ص135.

[2] زويدي نهاد، دريسي سلمى، المرجع السابق، ص14.

وعلى هذا الأساس فان سنة 1954م، قد وجدت الفلاحة الجزائرية متقهقرة بالنسبة لما كانت علية قبل الغزو، وإن تعسفات الاستعمار، وعمليات الاغتصاب التي قام بها، والتي تعرضت لها كافة أنحاء الوطن، وكذلك روح المعمرين الانتهازية الاستغلالية كل ذلك، ترتب عنه ابعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة، لتحويل معظمهم إلى آلات تسخر لخدمة المستغلين الأوروبيين من جهة، ولتزويد الفلاحين الفرنسيين بما يحتاجون إليه لتحسين منتوجاتهم، ولتنمية طاقاتهم الانتاجية من جهة ثانية[1].

وبالرغم من الحالة الصعبة إلا أن فرنسا لم تسعى لتحسين الوضع أو العمل على تقديم إعانات كافية لإنقاذ الفلاحة الجزائرية، بحيث أن الاعانات المخصصة للجزائريين كانت جد قليلة مقارنة مع ما يحصل عليه الأوروبيين، ففي اكتوبر 1952م لم تحصل الشركة المحلية لإقراض الفلاحين بمعسكر إلا على 2.5 مليون فرنكا، بينما كانت المبالغ التي طلبها الفلاحون تقدر بـ 16 مليونا من الفرنكات[2].

ب- واقع الصناعة في الجزائر:

إن واقع الصناعة في الجزائر كان ضعيفا جدا وبالخصوص الصناعة الأهلية، التي ترتكز على الصناعات التقليدية كصناعة[3] التي تتمثل في الحرف الممارسة في مختلف مدن الايالة، وقد كان أصحابها ينظمون في هيآت تتولى كل واحدة صناعة نوع محدد من الأدوات والملابس التي يحتاج غليها السكان في حياتهم اليومية، ومن أشهرها نسيج الزرابي والأقمشة في تلمسان وقسنطينة وفي العاصمة تطرز الملابس، ويوجد عدد من المصانع الخاصة بالشواشي الصوفية التي تباع بأثمان زهيدة جدا، والمحازم الحريرية المذهبة والمفضضة، والمصنوعات الجلدية، مثل الأحذية وغيرها، أما في العاصمة هناك ورشة لصح النقود، والحظائر لبناء المراكب، ومحاجر في باب الوادي، ومصانع للأسلحة والذخائر الحربية، بينما نجد في كبريات المدن توجد المطاحن تابع للداي أو للبايات[4]، كما تشهد بذلك مختلف المصادر التي تجمع أن الحرفيين، في الجزائر، كانوا يجمعون في نقابات حسب التخصص بحيث تجد

[1] العربي مُحَمَّد الزوبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار النشر والطباعة، قسنطينة، 1984، ص41.

[2] زويدي نهاد، دريسي سلمى، المرجع السابق، ص19.

[3] نفسه، ص 21.

[4] مُحَمَّد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 61.

النجارين في شارع، والحدادين في آخر، والشواشين في الثالث، والصباغين في الرابع، والدباغين في خامس...الخ، وكانت كل نقابة تسير من قبل أمين ينتخب بديمقراطية ويختار لما له من خبرة وحكمة وحسن سلوك، وللأمناء مجتمعين مكانة مرموقة لدى الحكومة المركزية، أما أمين الأمناء، فإنه يحضر الاجتماعات مع السلطات العليا، ويسارك فعليا في اتخاذ القرارات، سواء منها الاقتصادية أو السياسية[1].

وإلى جانب هذه الصناعة التقليدية، كانت الدولة الجزائرية تهتم كثيرا بالمناجم المختلفة المعادن، وتولي رعاية خاصة لصناعتين كانتا أساسيتين في ذلك الحين، وهما صناعة الأسلحة والذخيرة الحربية، وصناعة السفن[2].

أما الثروة الحيوانية خاصة الأبقار كانت تمثل أهم المنتوجات في القطاع التقليدي فهي تمثل رأسمالا للمربيين سنة 1954م وذلك بسبب فقر المربين الحالة واستقرارهم المرهون بالتطور، إضافة إلى الأغنام فانخفض الإنتاج بها إلى 4.350.000 رأس غنم سنة 1945م بعد أن كان 8.200.000 رأس سنة 1871م[3].

لقد عمل المستعمر على أضعاف والقضاء على الصناعات المحلية التقليدية وذلك باستيراد مصنوعات مماثلة لها من فرنسا بشكل واسع أدى هذا إلى إفلاس أرباب الحرف الجزائرية وإعلاق محلاتهم ووحداتهم الصناعية وانضمامهم إلى جحافل العاطلين عن العمل، فأصبحوا يعدون بمئات الآلاف[4]، ففي سنة 1954م تشغل 264.000 شخص في القطاع الصناعي من أصل 910.000 شخص غير فلاحي، غير أن صناعات البناء والأشغال العمومية كانت تضم وحدها 117.8 شخص وهو قطاع تعتبر حركة الاحتياجية فيه بطيئة، أما صناعة النسيجية بقي الإنتاج ضغيف 2% من استهلاك المواد القطنية 16%.

[1] مُحَمَّد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص19.

[2] العربي مُحَمَّد الزوبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص43.

[3] زويدي نهاد، دريسي سلمى ، المرجع السابق، ص 16.

[4] نفسه، ص 16.

لذا فالصناعة التقليدية لم تقتصر وحدها لسد الاحتياجات من الفخار والحلفاء والخيزران فإن الحرف التقليدية الحضرية التي أعيد بعثها وتم تشجيعها عبر مراكز التكوين المهني كانت في طريق الانبعاث الجديد عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية[1].

ج- واقع التجارة في الجزائر:

إن التجارة في الجزائر، كما هو الشأن في جميع البلدان، نوعان: خارجية وداخلية، وتتم الداخلية في الأسواق المحلية أو الجهوية، وفي الحوانيت والمعارض السنوية وتتناول كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة، والتجار الذين يقومون بها في المدن ينظمون ضمن هيئات يشرف على كل واحد أمين يجمع الرسوم المفروضة على كل واحد، ويسلمها للمصالح الإدارية، أما التجارة الخارجية، فتتم مع أوربا عن طريق الموانئ، بواسطة الأجانب وعدد قليل من الجزائريين، ومع افريقيا عن طريق القوافل[2]، لم تكن التجارة الخارجية احسن حالا من التجارة الداخلية وذلك بسبب قلة الإنتاج المحلي إضافة إلى الدعاية الأجنبية، ولهذا اعتمدت التجارة الخارجية على تصدير المنتوجات الفلاحية والمواد الأولية كالصوف والجلود واستيراد المواد الكمالية كالعطر والحرير والمواد الغذائية كالسكر والقهوة وبعض المنتوجات كالحديد[3].

كانت فرنسا تسيطر على القطاع التجاري وتفرض عليه عزلة تامة عن العالم، بحيث كانت فرنسا سنة 1953م تستهلك 78% من الصادرات الجزائرية، المتمثلة أساسا في المنتوجات الزراعية والمواد الأولية، أما الواردات فإن 80% منها مواد مصنعة والباقي عبارة عن مواد غذائية، فالإحصائيات الرسمية لسنة 1953م تبين طبيعة هذا التبادل فالصادرات الجزائرية ككانت تفوق حجم الواردات أما من ناحية القيمة المالية فالعكس صحيح حسب الجدول التالي:

---

[1] نفسه، ص17.

[2] مُحَمَّد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، المرجع السابق، ص64.

[3] بشير ملاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص26.

الجدول رقم (02): حجم الصادرات والواردات في الجزائر سنة 1953م

	الصادرات	الواردات
الحجم	6.671.191 طن	2.665.617 طن
القيمة	138.820 مليار فرنك قديم	202.694 مليار فرنك قديم

وفي هذا الصدد يقول الاستاذ والباحث مُحَّد العربي الزبيري : "أن التجارة والصناعة تكادان تكونان وقفا على المعمرين الذين يحتكرون عمليات التصدير والتسويق وكذا استغلال المناجم على اختلاف أنواعها"[1].

ومما جعل المستوطنين يحتكون التجارة هو أن الدولة فرنسا أعطتهم الأرض مجانا وقروضا بفائدة بسيطة، يدفعونها بعد بيع الغلات واستعمال اليد العاملة الجزائرية بأبخس الأثمان، بحكم ان هؤلاء المستوطنون القادمون إلى الجزائر فقراء ولا يملكون الأموال الضرورية للتجارة[2].

[1] مُحَّد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص19.

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار المغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص 185.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية في الجزائر قبيل الثورة (1945-1954م)

أ- السكان:

يذكر لنا حمدان خوجة في كتابه المرأة، "أن عدد السكان غداة الاستعمار الفرنسي سنة 1830م كان يقدر بعشرة ملايين نسمة، لكن السلطات الفرنسية عمدت على تزييف هذه الأرقام، ليبرر احتلاله على أساس أن الجزائر خالية تقريبا من السكان الذي لا يتعدى عددهم مليون نسمة حسب تقديراتهم"[1]، وقد تناقص عددهم نتيجة استشهادهم، ونفيهم وتهجيرهم وهجرتهم واعتقالهم واعدامهم[2]، وبهذه الالية، أي بالقضاء على عدد غير قليل من السكان الأصليين فإن الاستعمار الفرنسي قد حرم النمو الديمغرافي الطبيعي بتشريد وإبعاد السكان عن أوطانهم، وتعويض ذلك بنمو بشري اصطناعين أي بالسماح بالهجرات الأوروبية للتوطن على أراضي أبناء البلاد، فصار الغزو المدني الأوروبي مكملا للعزو العسكري[3].

وإذا رجعنا إلى إحصائيات (1861-1871م)، فإنها تؤكد أن عدد السكان الجزائريين قد انخفض إلى 2125052 نسمة، والسبب في ذلك يعود إلى الحروب والمقاومات الشعبية ضد المستعمر، زيادة على الأمراض والأوبئة التي انتشرت بالجزائر، مثل مرض "الكوليرا" سنة 1867م والمجاعة موسم (1868-1869م)، حيث عرفت فيها المناطق الشمالية للجزائر عدة أمراض وأوبئة، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، كما عرف المنتوج الفلاحي تناقصا رهيبا بسبب الجراد، وفي العموم عرفت نسبة الزيادة الطبيعية بالنسبة للسكان الجزائريين تذبذبا كبيرا، فقد وصلت هذه الزيادة إلى 03% في الفترة الممتدة من 1872م إلى 1886م، لتنخفض إلى 01.4% خلال الفترة 1886م إلى 1911م، لتستقر أخيرا في حدود 02% سنة 1953م، وهذا بحساب عدد المهاجرين المتواجدين بفرنسا[4] .

---

[1] حمدان خوجة، **المرأة**، تر: مُحَمَّد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص46.

[2] عميراوي احميدة، المرجع السابق، ص166.

[3] نفسه، ص 167.

[4] رشيد ميار، **التطور الديمغرافي للسكان الجزائريين بين سنوات 1900-1954**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المج2، الع4، جوان2014، ص243.

لقد أدى تزايد السكان الجزائريين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إلى فقر عام، حيث يعتبر الجزائريين من أكثر الشعوب فتوة و اسرعها تكاثر في العالم[1]، وبهذا عرفت الجزائر تزايدا ديمغرافيا مستمرا فبعد أن كان عدد السكان الجزائريين سنة 1931م حوالي 5.588.000 نسمة، ليرتفع سنة 1936م إلى 6.201.000 نسمة وبهذا حرف السكان تراجعا في الظروف المعيشية[2].

والجدول التالي يمثل النمو الديمغرافي في الجزائر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م.

الجدول رقم (03): يمثل النمو الديمغرافي في الجزائر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م

السنوات	عدد السكان الجزائريين	عدد السكان الأوروبيين
1921	4923186	791370
1926	5150756	833359
1936	620114	946013
1948	769078	922272
1945	8449332	984000

المصدر: مُحَّد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص28.

أما عن الوفيات فقد كانت مرتفعة في بداية الأمر، ولكن سرعان ما بدأت تشهد انخفاضا محسوسا بسبب تطور أجهزة الطب الحديث والرعاية الصحية، ما عدا فترة الحرب العالمية الثانية التي شهدت ارتفاعا كبيرا في نسب الوفيات، بسبب الحرب والهجرة الخارجية خاصة نحو فرنسا، ناهيك عن الأمراض الخطيرة وسوء التغذية، والجدول التالي يمثل تطور معدل الولادات والوفيات وكذا معدل النمو الديمغرافي بالجزائر من سنة 1900م إلى 1955م[3].

[1] أحمد الخطيب، **الثورة الجزائرية**، ط1، دار العلم للملايين، 1958، ص144.

[2] أحمد محساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، طبعة خاصة، دار المعرفة، الجزائر، ص172.

[3] مُحَّد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص28.

الجدول رقم (04): يمثل تطور معدل الولادات والوفيات وكذا معدل النمو الديمغرافي بالجزائر من سنة 1900م إلى 1955م

الفترة	معدل الولادات بالآلاف	معدل الوفيات بالآلاف	معدل الزيادة الطبيعية بالآلاف
1905-1901	37.8	32.8	5.0
1910-1906	35.5	30.5	5.0
1915-1911	35.3	27.4	7.6
1920-1916	34.9	31.4	3.7
1925-1921	37.2	29.4	7.8
1930-1926	42.3	26.6	15.7
1935-1931	43.4	25.3	18.1
1940-1936	42.1	25.1	17.0
1945-1941	42.9	43.1	0.2-
1950-1946	42.2	32.3	10
1955-1951	47.4	20.6	26.8

المصدر: رشيد ميار، المرجع السابق، ص246

ب- التعليم:

كانت الأوضاع الثقافية في الجزائر صورة حية لسياسة التجهيل التي انتهجتها السلطات الفرنسية منذ 1830م، منتهجة منذ البداية القضاء على الثقافة العربية الاسلامية تمهيدا لدمج الجزائريين في الكيان الفرنسي، فكان التعليم الفرنسي كما يؤكد لنا "مالك حداد" في مدارس الجزائر بأن أباء الجزائريين من أصل فرنسي وكانوا ينعتون العرب بأنهم عديموا الوفاء، وهذا كله من أجل تحقيق هدف واحد صوره المفكر الفرنسي المشهور "جون بول سارتر" في كتابه (عارنا في الجزائر)، بهدف القضاء على الشخصية الجزائرية العربية فيقول: "ولكننا على كل حال، أردنا أن نجعل من إخواننا المسلمين شعبا من الأميين وبلغ عدد الأميين اليوم 80 بالمئة"[1].

[1] أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص 170.

اندلعت الثورة عندما كان الاستعمار قد انتهى تقريبا من مهمته الأساسية، الخاصة بالمسخ والتشويه والتجهيل.، ففي السنوات الأولى من الاحتلال وبالتوازي مع ما كان به من نهب للثورات الوطنية واستيلاء على الأراضي الخصبة الشاسعة، يوزعها على الكولون الجدد وعلى المؤسسات الاستعمارية المختلفة، راح يوظف كل ما لديه من قوة، ظاهرة أو باطنة، للقضاء على مصادر الثقافة الوطنية، فهدم كثيرا من المساجد، وحول أعداد كثيرة منها إلى كنائس أو ثكنات أو مستوصفات، وحتى إلى ملاهي لأجناده، وماخورات عمومية، وفي نفس السياق وجه ضربات قاسية للمثقفين الجزائريين فقتل من قتل ونفي من نفي وزج في السجون بمن شاء وظل يطارد ويضطهد كل من بقي طليقا قصد منعه من القيام بواجبه نحو المجتمع وبذلك صارت الإحصائيات تشير قبل اندلاع ثورة نوفمبر إلى أن حوالي 19% فقط، من الجزائريين متعلمون، ويدخل في هذه النسبة المئوية من يحسن القراءة والكتابة سواء بالعربية أو بالفرنسية، وكانت جامعة الجزائر التي تعد، نظريا، من أكبر جامعات فرنسا تجمع في مدرجاتها حوالي ستة آلاف طالب، لا يزيد عدد الجزائريين منهم عن خمسمائة طالب، معظمهم من أبناء الطبقات التي صنعها الاستعمار لخدمة مصالحه[1].

كما كانت سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر تتأرجح بين فكرتين الأولى بتعليم الجزائريين تمهيدا لفرنستهم وإدماجهم في فرنسا والثانية تنادي بحرمانهم من التعليم سواء كان باللغة العربية الفرنسية خوفا من انتشار التعليم الذي سيهدد نفوذ الاستعمار في البلاد، لذا سعت الإدارة الفرنسية بكل الوسائل إلى محاربة ومنع تدريس اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية في نظر القانون الفرنسي[2].

وفي مجال التعليم الابتدائي، مثلا، نجد أن الأطفال الفرنسيين الذين في سن الدراسة كلهم يقبلون في المدارس التي تطبق البرامج السارية المفعول في الوطن الأم، وبواسطة معلمين اكفاء تعطى لهم كافة الوسائل الضرورية لأداء رسالتهم على أحسن وجه، أما الأطفال الجزائريون، فإن المصادر المتزمتة نفسها تذكر بأنهم عندما يبلغون سن الدراسة، لا يجدون سوى مقعدا واحد لكل خمسة ذكور،

[1] محمد العربي الزوبيري، المرجع السابق، ص20.

[2] زويدي نهاد، ادريسي سلمى، المرجع السابق، ص22.

ومقعد آخر لعدد يتراوح ما بين ست عشرة وست وسبعين فتاة[1]، والجدول التالي يظهر المقارنة بين التلاميذ الأوروبيين والأهالي من حيث التعليم الابتدائي[2]:

الجدول رقم (05): التلاميذ الأوروبيين والجزائريين في التعليم الابتدائي

الجنس	المدارس	التلاميذ	الاعتمادات المالية المتخصصة
جزائريون	699	100.000	88 مليون فرنك
فرنسيون	1140	200.000	339 مليون فرنك

وفي عام 1950م كان في الجزائر 2068 مدرسة ابتدائية يتردد عليها 11.000 طالب فرنسي أي نسبة 1% لكل 100 من السكان الفرنسي و17700 جزائري أي بنسبة 2% لكل 100 من الجزائريين وهذه المدرسة مختلطة[3].

وعلى الرغم من أن التعليم العام يستلزم عدم التفريق بين التلاميذ الجزائريين والفرنسيين في المؤسسة الواحدة وفي شروط القبول، إلا أن السلطات الإدارية ظلت تميز الأطفال الجزائريين عن سواهم بشتى الصور، فهي لا تقبلهم إلا بعد امتحان خاص، ثم صدر ما يفيد استثناء أبناء العائلات التي خدمت فرنسا من ذلك الامتحان، وعلى هذا فإن العدد القليل الذي دخل المدارس الفرنسية الثانوية من الجزائريين إما كان من فئة معين، لا تخرج عن ابناء "الخيام الكبيرة والعائلات التي تولي أربابها المناصب الفرنسية القياد والأغوات... الخ، وكذلك الموظفين كأبناء الخواجات والمترجمين والعائلات المتنفذة التي تبنت الأفكار الفرنسية[4]

[1] العربي مُحَمَّد الزوبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص45.

[2] زويدي نهاد ادريسي سلمى، المرجع السابق، ص22.

[3] عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص51.

[4] مُحَمَّد حفظ الله، **الأوضاع العامة في الجزائر خلال الفترة (1847-1954م) وعلاقتها بنشأة الصحافة (الأوضاع الاجتماعية، الثقافية، الدينية، السياسية)**، مجلة المعيار، مج 27، الع 2(رت:71)،2023، ص 143.

وهكذا على العموم فإن السياسة التعليمية بالجزائر تكاد تكون منهارة وبالخصوص مع مطلع القرن العشرين رغم وصول "شارل جونار" في بداية القرن العشرين إلى منصب الحاكم العام على الجزائر والمعروف بتشجيعه لإحياء الثقافة المحلية لكنها السياسة التعليمية الفرنسية بقية كما هي، من رفضها تعليم الجزائريين ومحاصرة المدارس العربية بالقوانين، أهمها قانون 1904/12/26 فإنه يحظر على كل جزائري أن يفتح أو يتولى إدارة مدرسية عربية أو كتاتيب لتعليم القرآن الكريم إلا بترخيص من الإدارة الفرنسية[1].

ج- الفقر والبطالة:

تظهر سياسة التفقير التي اتبعتها فرنسا في الجزائر بعد الاحتلال مباشرة، في أنها قامت بمصادرة معظم الأراضي الفلاحية واجودها من الجزائريين، وقامت بتوزيعها على المستعمرين الاوروبيين الذين جلبتهم معها من مختلف البلاد الأوروبية، وذلك من أجل توطيد عملية الاحتلال ضد مقاومة الشعب الجزائري العربي المسلم الذي لم يقبل الاستسلام وواصل الكفاح ضده بكل ما يستطيع وما يملك من قوة[2].

إن سياسة التجويع التي مارستها الإدارة الاستعمارية بالجزائر، لم تكن سوى لإرهاب الجزائريين بطريقة التجويعن لأن الطريقة الوحيدة التي تجعل من المحكومين يقومون في طابور الموت البطيء، كل واحد منهم ينتظر دوره، دون اهتمام بالأمور السياسية أو محاولة مواجهة فرنسا، لأنها كانت تنظر إلى الفرد الجائع مثلما تنظر إلى الإنسان اليائس، وقد كان أغلب السكان الجزائريين يعانون من الجوع، فلا أحد منهم كان يجد الحل للخلاص من هذا الجوع، وكان البؤس والشقاء يطاردان كل الجزائريين أينما حلوا، فقد قام "البير كاموس" بتحقيق ميداني عام 1945م بعنوان "البؤس في منطقة القبائل وأزمة في الجزائر" حيث يقول : "لقد أعطى البؤس الناتج عن الأزمة الاقتصادية التي عاشها الفرد الجزائري دون الأوروبي، نتائج وخيمة على المستوى المعيشي للسكان، ولكن الضحية الأولى لهذه الأزمة كان الشعب الجزائري، لأن خطر مشكلة الجزائر لم تكن محصورة فقط في أن كل الجزائريين كانوا جائعين،

[1] عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر 1870-1714م**، شركة الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999، ص97.
[2] محمد حفظ الله، المرجع السابق، ص 139.

ولكنها كانت أيضا مبنية على أن هذا الجوع كان غير عادل، أي أن كل الأوربيين كانوا يعيشون في رخاء تام، لأن الأزمة كانت تمس الجزائريين فقط"[1].

لقد كان المستوى العام للمعيشة متدنيا بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من السكان الجزائريين، أين نلاحظ أن اكثر من نصف سكان البلدتين يواجهون يوميا مشاكل سوء التغذية، بل مشاكل البقاء في الحياة، وخاصة أثناء فصل الشتاء الطويل، وفي كل الأوقات، كان السكان يلجؤون إلى إستهلاك النباتات الغير الصالحة للتغذية البشرية، مثل الحشائش التي تنمو تلقائيا، ويضيفون إليها نصيب من الزيت والملح والحمص، وكثيرا ما كانوا يخطئون في إستهلاك النباتات الخطيرة على صحة الإنسان، مثل الفطريات السمة مما يؤدي إلى الموت أحيانا أخرى[2].

ومع استمرار تدهور المستوى المعيشي للسكان الجزائريين، استمر تطور مستوى الأوربيين، حيث شهد القطاع الاقتصادي تطورا كبيرا بين سنوات 1947م و1954م، ولكن لمصلحة الأوربيين، بحيث أن 90% من الفوائد كانت تعود لمصلحة المؤسسات الأوربية إضافة إلى أن كل الأراضي كانت بيد الأوربيين، حيث يمكن للمرء أن يقطع أكثر من 90 كلم من مدينة الجزائر إلى شرشال مرورا بسهول متيجة، دون أن يجد في طريقة أرضا يملكها جزائري، فكل الاراضي كانت في يد الكولون[3]

د- الصحة:

إن الاستعمار الفرنسي بالجزائر جعل الأحوال الصحية والاجتماعية للشعب الجزائري أسوأ بسياسته القمعية والاستنزافية، هذا ما أدى إلى تدهور الحالة الصحية للأهالي في الجزائر حيث فتكت بهم أوبئة الجدري والتيفوس والكوليرا وأمراض الزهري إضافة إلى المجاعة[4]، حيث أنها لم تهتم إلا في المراكز الآهلة بالمعمرين، لذلك اندلعت ثورة نوفمبر سنة 1954م والأغلبية الساحقة من الجزائريين لا

---

[1] قريشي مُحَمَّد، **الاوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلا ع الثورة التحريرية (1945-1954م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص51.

[2] نفسه، ص53.

[3] نفسه، ص 68.

[4] إيمان بروحو، إيمان حمودي، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية(1830-1900م)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021، ص 28 .

تعرف الطبيب أو المستشفى أو المستوصف، ولا تستعمل الأدوية بل إن التداوي في أريافنا وقرانا، مع العلم بأن معظم الأهالي في الأرياف والقرى، انما كان بالطرق التقليدية، مثل استعمال العشب باختلاف أنواعه وسائر الحبوب النشوية، واللجوء في كثير من الأحيان إلى الرقيا والنار والتماثم[1]، فعدد الأطباء كان قليل جدا، حيث لم يتعدوا 600 مقابل 11.000.000 طبيب وذلك باعتبار الإدارة الاستعمارية نفسها، إضافة إلى عدد الأطباء البيطريين في فرنسا يفوق عدد الأطباء العاديين في الجزائر، وعدد المستشفيات لا يزيد عن 24 مستشفى ولخدمة الجالية الأوروبية والمسيحية[2].

بينما جرى تأمين الخدمات الصحية في المناطق التي ينشر فيها الفرنسيون، فيما كان لكل عشرة آلاف 10000 جزائري طبيب واحد، تصل في هذه النسبة في الإقليم الجنوبية للجزائر إلى طبيب واحد لكل ثلاثين ألف 300000 جزائري، نتيجة لذلك ارتفعت نسبة الوفيات بين الاطفال الأهالي، ففي حين يموت من الأطفال الأوربيين ما نسبته 5.4% يمون من الأطفال الجزائريين18% وقد كتب الدكتور بريسو مقرر ميزانية الصحة عام 1954م أن من بين120مريضا يراجعون عيادة السل في مستشفى مدينة الجزائر لا يلقى العناية منهم سوى 30، أما الباقون فأسلموا إلى الموت، وقد أدت هذه السياسة الاجتماعية إلى أن الجزائريين حسب أحد المعاصرين للفترة احتفظوا بالمظاهر، فيما فقدوا الجوهر، إلا أن المظاهر بدورها لم تسلم في النهاية من التغيير، فالعادات الأخلاقية والاجتماعية قد اعتراها التحول فيما بعد[3].

وكان يوجد حوالي 150 مستشفى مدني سنة 1954م يمثلون 24.284 سرير بمعدل سرير واحد لكل أكثر من 411 سنة، في حين في فرنسا كان سرير لكل 90 نسمة يوجد معظمها أين لا يوجد معظم الجزائريين، ونفس الشيء بالنسبة للأطباء فمن 1800 طبيب كان 1083 يقطنون بالعاصمة ووهران وقسنطينة، وبمعدل طبيب لكل حوالي 5555 نسمة من السكان في حين في فرنسا كان هناك طبيب لكل 1091 نسمة[4].

---

[1] مُحَّد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص47.

[2] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا ، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص377.

[3] مراد قبال، **السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر اهدافها وتداعياتها(1830-1939)**، مج القرطاس، الع 09، جويلية 2018، ص133 .

[4] خثير عزيز، **السياسة الفرنسية وحتمية الثورة الجزائرية،1954**، جامعة بويرة، الجزائر، ص161.

هـ- الهجرة:

كانت للسياسة الفرنسية في الجزائر طابعا سلبيا متميزا، اتضحت معالمه من خلال التغيير في مظاهر الحياة وفي جميع المجالات، وكان هذا التغيير المفاجيء والكبير في النمط المعيشي لأغلبية الجزائريين سببا مباشرا في خيارهم لنزوح نحو الداخل والهجرة إلى خارج الوطن، كما كانت السياسة الفرنسية سببا هاما في ترك الجزائريين لأراضيهم، حيث ركزت الحكومات الفرنسية المتتالية على سن مجموعة من القوانين والإجراءات لتمكين للمستوطنين على السواء فرنسيين منهم أوروبيين، من الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي، وبهذا حلوا محل الجزائريين المطرودين إلى المناطق الجبلية الفقيرة، إحلال الكيان الأوروبي الدخيل محل المجتمع الجزائري[1].

ومن العوامل أيضا المساهمة كذلك في الهجرة هي سياسة الاستيطان، ولتحقيقها لجأت الإدارة الفرنسية إلى مصادرة الأراضي بحجج واهية سواء بالنسبة للأملاء العامة أو الخاصة، فاتخذت أسلوب العنف والإكراه والإغراء والشراء، وفرض صيغ تفاهم واتفاق مع أصحاب الأرض لتحقيق هدفين، الأول يقضي بجعل هذه الأراضي القاعدة المادية لهم، والثاني يتمثل في جعل أصحاب الأرض القاعدة البشرية المسخرة لهم[2]، ورغم انعدام الإحصائيات الدقيقة فإن المؤرخين تحدثوا عن حملات من المهاجرين نحو العالم الإسلامي والمشرق العربي على وجه الخصوص، وتذكر الإحصائيات أن حوالي 800 عائلة غادرت إلى المشرق، وتليها معسكر وبلعباس وسطيف[*]، إضافة إلى الهجرة الداخلية من الريف نحو المدن فمثلا العاصمة بلغ عدد النازحين إليها ما لا يقل عن 80.000 نسمة سنة 1954م، بينما سجلت الهجرة الخارجية نحو فرنسا 35.000 مغادر سنة 1946 إلى 80.000 في سنة 1948م، لتصل إلى 165.000 في الشهور الأولى من سنة 1954م[3].

---

[1] نفسه، ص137.

[2] رتيبة لخضاري، **السياسة الفرنسية الاقتصادية وأثرها في المجتمع الجزائري (1830-1914)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، 2013-2014، ص62.

[*] الملحق رقم 01.

[3] زويدي نهاد، دريسي سلمى، المرجع السابق ، ص20- 21.

المبحث الثالث: الأوضاع السياسية في الجزائر قبيل اندلا ع الثورة (1845-1954م)

لقد أرخت مجازر 08 ماي 1945م لميلاد مرحلة وحاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر، حيث كانت بمثابة فاتحة لعهد جديد بالنسبة للقضية الوطنية التي دخلت الأشواط الأخيرة في صراعها مع النظام الاستعماري، هذه القضية التي طال انفراجها وحلها عند قطاع عريض من الشعب الجزائري وتنظيماته السياسية والإصلاحية التي كانت تنشط في الساحة السياسية، والتي بدأت تقر وتقتنع أكثر بعدم جدوى النضال السياسي وعمقه في تحقيق المطالب والآمال الجزائرية بعدما تأكدت بأن الإدارة الفرنسية ميؤوس منها الحصول على أي شيء ناهيك عن تقدم هي أي شيء[1].

وقد ظهرت عدة جمعيات والأحزاب الشيوعية من بينها:

1- جمعية العلماء المسلمون:

وتأسست في 05 ماي 1931م من صفوة العلماء الجزائريين الإصلاحيين منهم الشيخ عبد الحميد بن باديس، الطيب العقبي، البشير الابراهيمي[**]، واتخذت في بداية تكوينها "نادي الترقي" بالعاصمة، وقد تزامن تأسيسها بالاحتفال بمرور قرن على احتلال الجزائر لتبرهن فرنسا بأن الجزائر أصبحت فرنسية إلى الأبد وأن الاسلام ولغته قد انتهى اثرهما[2]، ولقد كان للجمعية دور حاسم في الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية التي عمل الاستعمار جاهدا على تقويضها والقضاء عليها، متبعا في ذلك طرقا متعددة، ابتداءا من محاربة اللغة العربية، وتشويه الدين الإسلامي وانتهاء بطمس معالم التاريخ الوطني، واستبدال الحياة الأصلية بأنماط مستوردة خصيصا لتمييع المجتمع، وتجريده من كل ما يمكن أن يصبح في يوم من الأيام بذورا للثورة، أو دافعا للتمرد على ما كان يسمى (بالوطن الأم)[3].

---

[1] خثير عزيز، المرجع السابق، ص153.

[**] الملحق رقم 02.

[2] رابح تركي عمارة، **جمعية العلماء المسلين (1931-1956) ورؤسائها الثلاث**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص42 .

[3] العربي محمد الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص54.

2- الحزب الشيوعي الجزائري:

تأسس رسميا سنة 1936م وهو وريث الفيدرالية الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي، كان يرى بأن الثورة في الجزائر لا تسبقها ثورة في فرنسا فإن مصيرها الفشل، وكان يرى أيضا بأن حل القضية الجزائرية أممي وليس محلي، من أبرز زعمائه من الجزائريين "عمار أوزقان" الذي أصبح سنة 1936م أمينا لهذا الحزب، يسجل لهذا الحزب مواقف متخاذلة من القضية الوطنية كمساندة لمشروع بلوم فيوليت سنة 1936م، ومناداته بقمع الحركة الوطنية الشعبية سنة 1945...، ولم تسجل له مواقف تذكر في خدمة القضية الوطنية إلا بعد اندلا ع الثورة وانخراط بعض أعضائه فيها مثل "عمان أوزقان"، عبد المالك تمام" و"مُحَمَّد البجاوي... الذين تركوا فيها بصمات كبيرة[1].

3- حزب الشعب الجزائري:

تأسس هذا الحزب في فرنسا بتاريخ 11 مارس 1937م، حيث حضر الاجتماع التأسيسي ازيد من 300 مناضل وتم انتخاب مصالي الحاج رئيسا للحزب، الذي قرر نقل نشاطه إلى الجزائر بعد عودة هذا الأخير إليها في 18 جوان 1937م بسرعة أصبح حزب الشعب منظمة سياسية قوية، وحركة وطنية بحتة عرفت بقوة التنظيم والانتشار الواسع في كل المدن الجزائرية مستفيدا من مناضلي النجم السابقين وتجاربهم السياسية وأصدر حزب الشعب عدة صحف لنشر أفكاره ومبادئه ومنها الأمة، الشعب، التي كان يديرها مفدي زكريا، البرلمان الجزائري هذه الأخيرة التي يحررها المساجين من داخل سجن الحراش، وفي 27 أكتوبر 1938م ألقي القبض على أربعة من قادة حزب الشعب بتهمة أنشطة مناهضة للفرنسيين واعادة تشكيل رابطة منحلة[2]، وفي سنة 1939م تم إلقاء القبض على المناضلين الناشطين في الحزب وأوقفت جريدة الأمة، وحل الحزب في 26سبتمبر 1939م[3].

[1] خثير عزيز، المرجع السابق، ص154.

[2] http://ar.mwikipedia.org/05/01 التاريخ 18:25 الساعة 2023

[3] زويدي نهاد، دريسي سلمى، المرجع السابق، ص 09

5- اتحاد الشعب الجزائري:

تأسس هذا الحزب عام 1938م، وصمم هذه المرة أن ينزل إلى القاعدة الشعبية ويتعاون مع الفلاحين والفقراء وهو منشأ وإطلاق اسم الاتحاد الشعبي الجزائري على منظمته الجديدة[1]

6- حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1926-1954م):

والتي تمثل الإتجاه الراديكالي (الثوري) في الحركة الوطنية التي كانت تطالب بالاستقلال، وهي الحركة التي خرج من رحمها مفجري ثورة أول نوفمبر 1954م.

7- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (1946-1956م):

يمثل الاتجاه النخبوي الداعي إلى الثورة بالقانون، القانع بالاستقلال الذاتي للجزائر في إطار الحماية الفرنسية، اغلب أعضائه كانوا في السابق منتمين إلى التيار الاندماجي الذي كان مهيكلا في "فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين سنة 1927م" والتي كان على رأسها "ابن التوهامي" و"ابن جلول"، وأيضا "فرحات عباس"[2].

[1] نفسه، ص09.

[2] خثير عزيز، المرجع السابق، ص153.

خلاصة الفصل:

وهكذا، على الرغم من العوائق القسرية، والمراحل التاريخية المتدهورة في شتى المجالات الاجتماعية، واستحداث قوانين زجرية رهيبة واستثنائية، ورغم المجازر والإبادات الجماعية، ومظاهر المجاعات والإرهاقات...فإن عناصر الأمة الجزائرية ظلت بارزة شامخة في جوعها وعرائها وجهلها ومرضها... ولكن الأهم أنها صمدت شامخة مشرئبة متطلعة إلى مستقبل جديد قائم على ماض مجيد.

وفي الأخير نجد أنه منذ الاحتلال الفرنسي الغاشم على الأراضي الجزائرية وما صحبه من سياسات تعسفية تهدف على استنزاف ونهب الثورات الجزائرية من جهة، ومن جهة ثانية تثبيت وجودها بالجزائر، وهذا بمجموعة من القوانين الجائزة والممارسات القمعية في حق الشعب الجزائري الأعزل من نهب وقتل ونزع للأراضي...الخ.

الفصل الأول:

الحياة الاجتماعية في الجزائر أثناء الثورة

تمهيد

المبحث الأول: التركيبة السكانية

المبحث الثاني: الوضع الصحي

المبحث الثالث: الحياة المعيشية وظروف العمل

خلاصة الفصل

تمهيد:

إن الحديث عن الحياة الاجتماعي في الجزائر إبان الثورة التحريرية تختلف عن الجوانب الأخرى كالجانب الاقتصادي والجانب السياسي، ويعني هذا الحديث الظروف التي عاشها الشعب الجزائري بتواجد الكيان الفرنسي في أراضيهم ومنها التركيبة لسكانية وكذا حالتهم الصحية ومستوى معيشتهم أثناء الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

المبحث الأول: التركيبة السكانية

إذا انتقلنا إلى القرن العشرين، حيث استطاع الاحتلال بسط سيطرته على كامل مناطق البلاد، وقد احكم نفوذه وفرض ادارته واستقرت الأوضاع له، حيث أخذت زيادة عدد السكان الجزائريين زخما أكبر مع بداية القرن العشرين[1]، والجدول التالي يوضح النمو الديمغرافي الذي عرفته السكان الجزائريين خلال فترة (1830-1962م)

الجدول رقم (06): تعداد السكان الجزائر خلال فترة (1830-1962م)

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1876	2.479	1931	5.588
1886	3.287	1936	6.201
1901	4.089	1948	7.460
1911	4.741	1954	8.745
1921	4.923	1960	9.602

المصدر: دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، المج 21 الع 02 ،2021، ص239

ونجد أصل السكان ينحدرون من أصل امازيغي الذي أطلق عليه الاتينيون اسم البربر والأصل العربي الوارد مع الفتوحات الإسلامية والعرب يمثلون الأغلبية الساحقة من سكان القطر الجزائري، وقد استقرت أقدامهم في بلاد المغرب العربي منذ أيام الفتح الإسلامي وتغلغلوا بين السكان الأولين الأمازيع واختلطوا بالأمازيع اختلاطا وثيقا، وينقسم سكان القطر الجزائري إلى مسلمون ويبلغ عددهم 10100000 وهم أمة واحدة متجانسة تتحدث لغة واحدة ودينا وعوائد وأخلاق، أما الأوروبيون وبلغ عددهم 9000000 وهم من المسيحيين الذين نزحوا إلى هذه الأرض واستقروا بها كمستعمر أو متوظفين، أو تجار ، وأغلبهم من الفرنسيين والإنيانيين والإيطاليين، وقد شملت الجنسية الفرنسية الجميع، وفيهم نحو مائتي ألف يهودي متفرنس[2].

[1] رشيد ميار، المرجع السابق، ص243 .

[2] زويدي نهاد، دريسي سلمى ، المرجع السابق، ص25.

واختلفت الإدارة الفرنسية في طرق تعداد السكان، وذلك من فترة إلى أخرى، ففي الخمسين سنة الأولى من الاحتلال كان الإحصاء يعتمد على عدد المساكن لمعرفة عدد السكان، وفي 1882م أدخلت الإدارة الفرنسية أول مرة نظام دفتر التسجيلات للحالة المدنية في البلديات الجزائرية ومنذ هذا التاريخ اصبح تعداد السكان يعتمد على هذا النوع من الدفاتر التي تسجل فيها حالات المواليد والوفيات[1]، وقد مر النمو السكاني في الجزائر بمراحل نذكرها:

1- مرحلة الركود والتراجع السكاني:

وتبدأ من بداية فترة الاحتلال لتنتهي سنة 1886م، وهي أخطر مرحلة مر بها نمو سكان الجزائريين إذ طلَ فيها عدد السكان يتجه نحو التدني باستمرار حتى بلغ 2.462.935 نسمة سنة 1876م، بعد أن قدر سنة 1843م بحوالي 03 ملايين نسمة، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها: الأمراض، والأوبئة التي احتجت الجزائر خلال سنوات (1851-1866م)، و1868م، وأدوت بحياة عدة مئات من الآلاف ثم الحروب الاستعمارية والكوارث التي شهدتها الجزائر ابتداءا من سنة 1849م وحتى سنة 1881م، واخيرا انخفاض المستوى الصحي العام لقلة الأطباء 50 وفات للألف.

2- مرحلة النمو السكاني البطيء:

وتمتد سنة 1886م وحتى 1921م، وهي مرحلة مستقرة دامت 35 سنة حيث كانت الزيادة الطبيعية فيها تتراوح بين 0.45 و1.75.

3- مرحلة الانفجار السكاني:

وتبدأ من سنة 1991م لتستمر حتى يومنا هذا، وبالمقارنة بين إحصائيات سنتي 1906م و 1960م نجد أن عدد السكان قد تضاعف خلال هذه المرة ليصبح 10.637.896 نسمة سنة 1960م، وإذا استثنينا عدد الأوروبيين 1.058.581 نسمة ليصبح العدد الحقيقي للجزائريين

[1] مُحَمَّد السويدي، **مقدمة في المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 68

9.479.315 نسمة فقطن ثم نجد هذا العدد لم يستغرق نصف قرن آخر لكي يتضاعف وإنما نحده خلال 17 سنة يصل إلى ما يقارب 18 مليون سنة 1977م[1].

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للسكان الجغرافي للسكان الجزائريين، فقد تحكمت فيه عدة عوامل بيئية واجتماعية وسياسية، وأخرى عسكرية، فقساوة الطبيعة، حتمت على عدد من السكان الاستقرار في المناطق الأكثر عطاءا، رغم سياسة اغتصاب الأراضي، التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية، حيث فرض على السكان الجزائريين الانتقال إلى الأراضي الفلاحية التي استغلها المعمرون، حيث عمل بعضهم كخماسين، والبعض الآخر كأجراء، واجتماعيا سعى السكان الجزائريون إلى الاستقرار في المناطق الأكثر هدوءا وأمنا، وهي المناطق التي كانت في أغلبها، آهلة بالسكان الجزائريين لتمتين علاقات فيما بينهم، حتى ولو كانت السيطرة فيها للكلون، حيث نجد أن هناك مناطق بالجزائر يكثر فيها السكان وبالتالي ترتفع درجة كثافتها السكانية، وهذا تبعا لعوامل طبيعية ترتبط بها الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان وعلى هذا الأساس يمكن تقسم الجزائر إلى ثلاثة مناطق:

أ– منطقة صحراوية: تحتل حوالي 905 من المساحة الكلية للجزائر ويقل متوسط أمطارها السنوية عن 200 مم^3 وكثافتها السكانية أقل من 1في كم^2.

ب– منطقة السهوب: يحدها شمالا خط متوسط الأمطار 400 مم^2 وجنبا خط الصحراء وتمتاز بالرعي نظرا لوجود غطاء نباتي كاف وتنخفض الكثافة فيها إلى أقل من 04 اشخاص في الكم^2 .

ج– منطقة التل: وتكثر فيها الأمطار التي يزيد متوسطها للزراعة وبمناخ معتدل (مناخ البحر المتوسط) وتتراوح الكثافة السكانية فيها من (25 إلى 100) شخص في الكلم^2 مثل منطقة القبائل، وسهل متيجة المحيط بالعاصمة الجزائر^2.

[1] نفسه، ص69 .

[2] نفسه، ص70 .

ينما وصل عدد السكان الجزائريين سنة 1945 م إلى 250.000 مولودا بحيث يولد 18 طفل مسلم مقابل واحد غير مسلم، وبذلك نلاحظ النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين أكبر بكثير من النمو الديمغرافي الفرنسي في الجزائر، وبذلك سيولد 36 طفل مسلم عام 1980م مقابل واحد غير مسلم، كما بلغ عدد الذين أقل من 20 سنة 4.600.000 سنة 1954م، وبذلك من المفروض أن يقارب هذا العدد عشرين من الملايين بداية سنة 1980م حينئذ نستطيع وضع توزيع ونمو السكان لعدد 100 ساكن مسلما كما يلي:

الجدول رقم (07): توزيع فئات السكان الجزائر خلال الفترة 1954-1980م

السنة	أقل من 20 سنة	من 20 إلى 59 سنة	من 60 سنة وأكثر
1954	525	420	55
1960	524	417	59
1970	536	401	63
1980	514	400	59

كما أن أكثر نصف سكان الجزائر من الشبان وذلك منذ 1954م إلى يومنا هذا، والاحصائيات الأخيرة تؤكد أن الزيادة لا تزال مطردة إلى درجة أن نسبة الشبان الذين لا يتجاوز سنهم 19 سنة قد ارتفع من 54% في سنة 1954م إلى 58.7% في نهاية 1972م.

- **الولادات:** وبلغ عدد السكان غداة الاستقلال 10.236.000 نسمة وتأكيدا لظاهرة "التعويض عن الحرب" التي شهدتها الشعوب بعد خروجها من الحرب، فإن الجزائر قد عرفت موجة قوية من التزايد السكاني، ويعود هذا الانفجار إلى مسألتين أساسيتين الأولى هو ارتفاع معدل الخصوبة التي قدرت في الفترة (1961-1965م) بـ 48% والثانية انخفاض معدلات الوفيات حيث نزل بمعدل 37.17%، واستمر السكان الأوروبيون في الازدياد فارتفع عددهم من 833.00 في عام 1926م إلى 657.000 فرنسي و176.000 أجنبي إلى 881.600 في عام 1931م وإلى 984.000 سنة

1954م، وقد كان نحو 79% مولودين في الجزائر ويعدون أنفسهم جزائريين وبلغ عدد اليهود الجزائر سنة 1954م حوالي 140.000 نسمة[1] .

حيث بلغ في عام 1954م نحو 50% منهم دون سن العشرين وهي ظاهرة تشير إلى وجود مشكلة تعليمية حادة، وكان نحو 5% من الجزائريين فوق الستين، أما الباقي 45% بين العشرين والستين، وعليه فابتداءا من سنوات 1930م، فإن النمو الديمغرافي عند الأهالي بدأ يلاحظ كتهديد للوجود الفرنسي خاصة والأوروبي عامة، وفيما بعد أصبح يشكل تهديدا لفرنسا نفسها.

إن مقارنة بسيطة بين إحصاء السكان لسنة 1954م وإحصاء السكان لسنة 1960م يجعلنا نستنتج الكثير من الأمور التي كانت تطرح عدة تساؤلات، حيث أن نفس المصادر الخاصة بإحصاء عدد السكان الجزائر بما في ذلك سكان المدن وسكان الأرياف والمسلمين والغير المسلمين تعطينا أحيانا معلومات مبهمة[2].

الشكل رقم (01): سكان البلديات في المناطق الحضرية والريفية لسنتي 1954-1960م

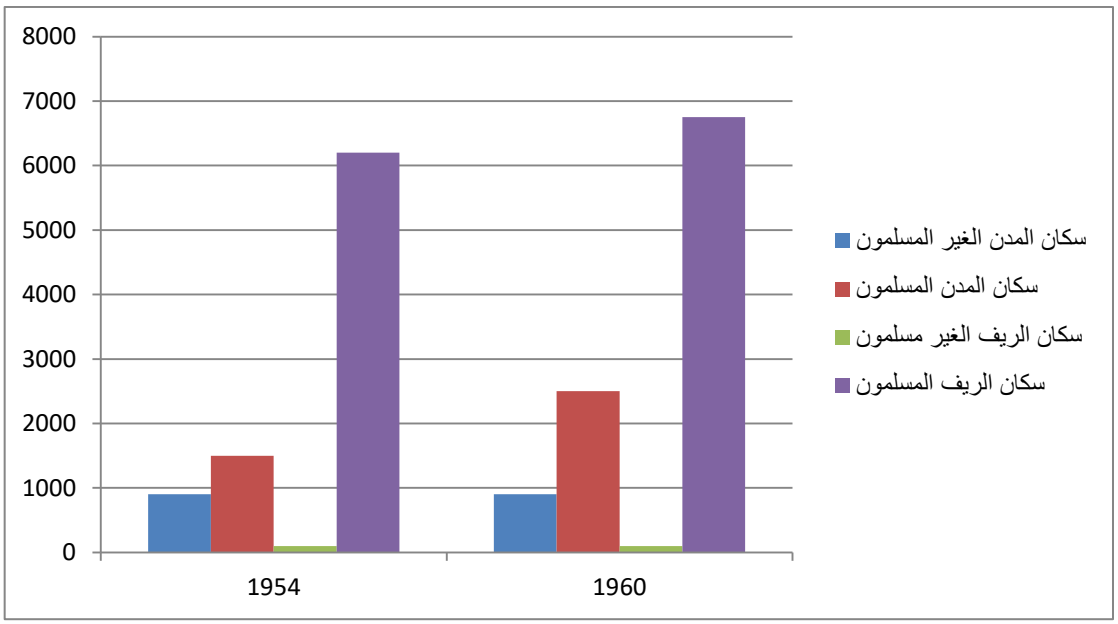

– المصدر: يوسفي زهره، المرجع السابق، ص 58

[1] نفسه، ص47.

[2] يوسفي زهرة، **السياسة الاجتماعية الفرنسية اتجاه الجزائريين ما بين (1954-1962م)**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، المج13، الع 01، جويلية 2021، ص57 .

- **الوفيات:** حسب جريدة المجاهد، تم احصاء 900 طفل في قرية بمنطقة "الصومام" حيث يموت طفل واحد كل يوم، وفي قرية الونشريس والتي يسكنها 100 شخص، من بينهم 600 طفل، حيث لاحظ ضابط الشؤون الأهلية انها الحالة الثالثة في ظرف أربعة أيام. وفي محتشد آخر يسكنه 5200 شخص، مات منهم 250 شخص في شهر واحد، حيث 30% من هؤلاء أصيبوا "بمرض صدري"، وفي مزرعة "ميشال" قدرت نسبة الوفيات لدى الأطفال بـ 50% للأقل سنة 1958م، ومن 15% إلى 30% ، بينما لوحظ انخفاض كبير في عدد شهادات الأحوال المدنية المسجلة في أعوام 1956م و1957م ويعود ذلك إلى عدم كفاية التصريحات في المناطق المضطربة والغير مستقرة، بسبب الأحداث الجارية آنذاك ألا وهي حرب التحرير(1954-1962م)[1].

الشكل رقم (02) معدلات المواليد والوفيات السنوية لجميع البلديات الحضرية

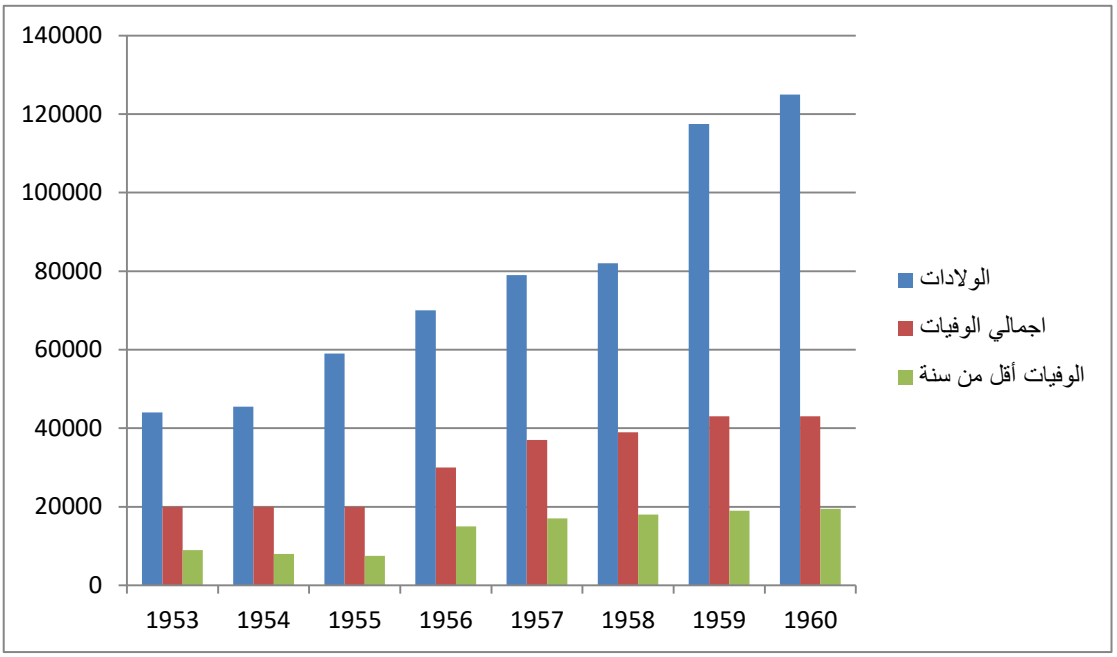

المصدر: يوسفي زهره، مرجع سبق ذكره، ص 59

[1] نفسه، ص 58.

المبحث الثاني: الوضع الصحي

يعتبر ميدان الصحة والعلاج واحد من الميادين الأساسية التي لعبت دورا هاما إبان الحرب التحريرية التي خاض غمارها الشعب الجزائري من أجل استرجاع حريته وسيادته[1]. حيث مر النظام الصحي ابان الثورة التحرير الوطني بالعديد من الصعاب في بداية انطلاقها من حيث عدم وجود حقيقي لهذا القطاع من حيث التنظيم على مستوى الوحدات القتالية[2].

منذ أن تقرر لدى الثوريين الجزائريين اتخاذ القرار النهائي والتاريخي، بالإعلان الرسمي عن البداية الفعلية للكفاح الشرعي المسلح ضد الاستعمار الفرنسي في الفاتح نوفمبر 1954م، وبعد سلسلة الانتصارات الميدانية المتتالية التي ما فتئت تحققها المواجهات العسكرية للمجاهدين ضد العسكريين الفرنسيين في وقائع المعارك وساحات القتال، باتت الثورة الجزائرية بحضورها الدائم والشامل تقض بتداعياتها المختلفة مضاجع الفرنسيين، وفي الأوساط السياسية والعسكرية والاجتماعية... الخ، بالجزائر طيلة الفترات الأولى من عمر الثورة التحريرية وفي معركتها ضد الفرنسيين، وبالرغم من النتائج التي حققتها المعارك العسكرية لجنود الجيش التحرير الوطني ضد آلة البطش الاستعمارية، إلا أن لهذه المواجهات الفعلية مع الآلة الفرنسية خسائر جمة في الجانبين البشري والصحي للجزائريين، الذين تكبدوا في أولى مراحل الثورة التحريرية الجزائرية العديد من الخسائر البشرية المتباينة والمتفاوتة الخطورة[3]

يعتبر ميدان الصحة والعلاج واحد من الميادين الأساسية التي لعبت دورا هاما إبان الحرب التحريرية التي خاض غمارها الشعب الجزائري من أجل استرجاع حريته واستقلاله[4].

---

[1] عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2009، ص294.

[2] القيزي رقية، **التنظيم الصحي خلال الثورة الولاية السادسة التاريخية انموذجا**، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، الع 04، الج2، ديسمبر 2017، ص82 .

[3] مُحَمَّدي مُحَمَّد، **السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر وانعكاساتها على الأوضاع الصحية والطبية خلال الثورة التحريرية (1954-1962م)**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، مج03، الع10،الجزائر، شهر مارس، 2020، ص62.

[4] عمار قليل، المرجع السابق، ص294.

أما المراكز الصحية فلم يستفد منها إلا سكان المدن أغلبية سكان الأرياف فكانوا يتداوون بالطب التقليدي، هذا ما أثبته التقرير الذي قدمه مكتب الحاكم العام للجزائر عام 1955م حول الوضعية الاجتماعية المزرية الذي كان يعيشها الشعب الجزائري.

لقد عرف التنظيم الصحي مراحل مختلفة، وتطور مع تطور قدرات الثورة، وقد توصل إلى اقامة مستشفيات منيعة وأرسى نظام وقاية صحية، ولم يقتصر هذا التنظيم على العلاج فقط بل تعداه إلى ميدان التكوين، وبالتالي أصبح نظاما صحيا قائما بذاته.

أما بالنسبة لسكان الجنوب بقوا محرومين لمدة طويلة من نظام علاجي استيطاني، ففي سنة 1946م وصل عدد الأطباء إلى 31 طبيب ليتضاعف سنة 1958م إلى 70 طبيب أما سنة 1961م وصل إلى 150 طبيب ولا يوجد سوى صيدلية واحدة في كل من المناطق الآتية: بشار، الأغواط، غرداية، وورقلة، أما الممرضين وصل عددهم حوالي 15 ممرض في كل الجنوب.

لقد تشكلت النواة الأولى لميدان الصحة خلال الثورة التحريرية ابتداء من الإضراب الطلابي في 19 ماي 1956م الذي سمح لصفوف الثورة أن تدعم بأصحاب الاختصاص لتقديم المساعدة الطبية اللازمة والضرورية للجرحى من المجاهدين في القرى والمداشر والأرياف، وتوسعت العملية ليصبح لها بعد وطني في الوقت نفسه[1].

أما في المجال الصحة فقد كان يوجد حوالي 150 مستشفى مدني سنة 1954م يمثلون 24.284 سرير (بمعدل سرير واحد لكل أكثر من 411 نسمة، في حين في فرنسا كان سرير لكل 90 نسمة)، يوجد معظمها أيض لا يوجد معظم الجزائريين، ونفس الشيء بالنسبة للأطباء، فمن 1800 طبيب كان 1083 يقطنون بالعاصمة ووهران وقسنطينة، وبمعدل طبيب لكل حوالي 5555 نسمة من السكان في حين فرنسا كان هناك طبيب لكل 1091 نسمة[2]، وهي موزعة كما يلي:

- المستشفيات العسكرية قدر عددها بـ 12 مستشفى.
- المستشفيات الجهوية قدر عددها بـ 30 مستشفى

[1] مصطفى خياطي، **المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية، تر: نسيبة غربي، منشورات ANEP**، الجزائر، 2013، ص14.
[2] خيثر عزيز، المرجع السابق، ص161.

- المستشفيات الملحقة قدر عددها بـ 72 مستشفى
- المستشفيات مدنية عادية قدر عددها بـ 16 مستشفى.
- المستشفيات إضافية قدر عددها بـ 03 مستشفى.
- المستشفيات المتخصصة قدر عددها بـ 16 مستشفى.
- المستشفيات الخاصة بنوعيها متخصصة قدر عددها بـ 06 مستشفى، ومتعددة الخدمات 04.

بينما قدر عدد المراكز الصحية سنة 1960م بالجزائر كلها 166 مركزا موزعة 21 مركزا في الجزائر وهي: 06 في المدية، 04 في شلف، 09 تيزي وزون 26 وهران، 18 مستغانم، 04 في سعيدة، 16 تيارت، 16 مركزا في تلمسان، قسنطينة 21 مركزا، 09 مركز في باتنة، 17 مركز في عنابة، 10 مراكز في سطيف، بالاضافة إلى قاعات العلاج التي قدر عددها إلى غاية 13 ديسمبر 1960م بـ 549 قاعة[1]

وفي ظل هذه الأوضاع المتدهورة التي بات يشهدها الجانب الصحي خلال مرحلة الثورة التحريرية بفعل التضييق والخناق المضروب من قبل السلطات الفرنسية، فقد ساهم قادة الثورة التحريرية في فك هذا الخناق والعزلة المضروبة على هذا الجانب الهام من الثورة التحريرية، من خلال فسح المجال أمام لإنشاد المراكز الصحية والطبية الموزعة عبر كافة أنحاء البلاد ومناطقها العديدة، كما تظهر هذه الجهود بصفة واضحة أيضا عبر المراكز والمناطق المخصصة للاجئين الجزائريين عبر الشريطين الحدوديين، أين تتسارع أحداث وتطورات الثورة التحريرية مما جعل الجهود الثورية منصبة لأجل النهوض بالأوضاع الصحية لهذه الفئات المدينة المتضررة[2].

وعليه فإن السياسة الاستعمارية المطبقة اتجاه الثورة الجزائرية، قد ساهمت وإلى حد كبير في تدهور الأوضاع الصحية للأهالي والمدنيين الجزائريين في داخل البلاد كما في خارجها، ويتعلق الأمر بالأوضاع اللاإنسانية التي أضحت تكابدها الفئات اللاجئة الجزائرية عبر المراكز الحدودية، وهي الأوضاع التي ساهمت بانعكاساتها في استنهاض الهمم والجهود بالنسبة لقادة الثورة الجزائرية، لاجل العمل المشترك من أجل النهوض بالأوضاع اللاإنسانية التي عرفها المجال الصحي المتدهور، من خلال سن جملة من

[1] يوسفي الزهرة، المرجع السابق، ص 76.

[2] مُحَمَّدي مُحَمَّد، المرجع السابق ، ص67.

التعليمات الثورية سعيا لانتشال الجزائريين مدنيين وعسكريين من الواقع الصحي المأساوي الذي عرفته الثورة الجزائرية[1].

المبحث الثالث: الحياة المعيشية وظروف العمل

تعرضت الجزائر خلا سنة 1940م إلى غاية سنة 1945م لأزمة اقتصادية خانقة، وتسببت في مجاعة كبيرة خاصة بالأرياف نتيجة جفاف حاد استغرق حوالي خمس سنوات، وتم خلال هذه المدة اجتياح كثيف للجراد أتى على الأخضر واليابس، وانخفض الإنتاج، ويضاف إلى هذه الأسباب يأس الجزائريين من وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية واشتداد وطأة الاستعمار الفرنسي عليهم وقنوطهم من حدوث معجزة تخلصهم من مخالب الاحتلال الفرنسي[2].

لقد كان المستوى المعيشي للسكان الجزائريين في أدنى مستوياته، والتخلف والضعف والتدهور صفة ملازمة لهم (كالغمامة التي تظلهم أينما حلو وارتحلوا)، وقبل الولوج في تحليل بعض أسباب هذا الوضع الشيء لا بأس أن نورد بعض الحقائق والاحصائيات في بعض المجالات الاجتماعية لأخذ فكرة أدق عن الواقع الاجتماعي الجزائري في هذه الفترة.

وبحكم ريفية المجتمع الجزائري فقد كانت المنازل في معظمها مبنية من طين وطوب، تفتقر إلى ادنى شروط الحياة الواجب توفرها في المساكن من كهرباء وماء...، ومن كان يسكن في المدن لم يكن حال أغلبهم أفضل من سابقتهم، بحيث كانوا يسكنون في بيوت قصديرية محيطة بالمدن الكبرى، هذه الأحياء الفوضوية الرثة جاءت نتيجة النزوح الريفي بحثا عن العمل في المدن[3]

كما يعتبر المستوى المعيشي المرآة عاكسة" لمختلف المخططات الاستعمارية وفي الدرجة الأولى السياسة الاقتصادية التي خلفت وراءها مجتمعا طبقيا في المحيط المدني في المدن الساحلية حيث الموانئ مثلا الجزائر، عنابة وهران تجمع فيها أكثر من 13% من المجتمع في القسم الشمالي من الجزائر سنة

---

[1] مُحَمَّدي مُحَمَّد، المرجع السابق، ص65.

[2] حورية طعبة، **السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة (1870-1945م)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) تخصص تاريخ معاصر، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2019-2020، ص172.

[3] خيثر عزيز، المرجع السابق، ص161.

1954م حيث نقطة الاتصال مع بلدان ما وراء البحر، إن هذه المدن تجمع الأشخاص والمؤسسات التجارية والتي تمثل إحدى العلاقات الحيوية في الأنشطة الاقتصادية، بينما نجد داخل الولايات الأسواق الفلاحية مثلا: قسنطينة، سيدي بلعباس، سطيف، معسكر، وقد شهد تطورها تذبذبا وتقلبا في الأسعار، كما نجد مناطق التبادل التجاري تشكل أهم نقاط الإتصال بين نواحي القطر الجزائري في منطقة التل نظرا لكونها منتجة للحبوب والفواكه، كما تمثل منطقة السهوب مراعي خاصة للمواشي مثل: تيارت، سعيدة، كما نجد مدن أخرى خصصت لأغراض عسكرية استراتيجية كمناطق الجنوب حيث البترول والغاز الطبيعي، وهناك مناطق أخرى تركت على الهامش منذ بداية الاحتلال الفرنسي لتكتشف من جديد من أجل مهمة جديدة مثل: الشلف، مليانة، المدية، سور الغزلان...[1]

حيث عانت الجزائر مأساة اجتماعية حقيقية بسبب تدني مستوى المعيشة، التي مست معظم السكان الجزائريين بالجزائر، حتى أصبح الفقر شبحا يخيم على سمائهم طول الوقت، وأضحى هم هؤلاء أساسا، توفير القوت اليومي لعائلاتهم، لأن معركة الحياة أصبحت هي التي تسير شعور الشعبين على حد سواء، فقد كان الجزائري ينظر إلى الأقلية الأوروبية، على أنا سبب تعاسته وشقائهن لأنه بكل بساطة، منع عنه الخبز اليومي واستولى على خيرات بلاده دون حق، رغم أن هذه النظرة المليئة بالحقد والكراهية كانت أيضا لأسباب سياسية جوهرية، أهمها تواجد هؤلاء بالجزائر بالقوة، وهو سبب كافي لتبرير هذه النظرة[2].

ولم يكن للعامل الفلاحي إمكانية معرفة ثمن جهده في العمل فقد كان عموما مضطر للعمل من أجل العيش دون أي شرط، أما عن القوانين المتعلقة نظريا بالأجور وبظروف العمل فما هي إلا حبر على ورق، ففي سنة 1960م كان لا يزال التمييز في أوجهن فقد كان يعاني العامل الفلاحي أجر أقل من 30 % إلى 40% من أجير يعمل بالمدينة، وفي سنة 1961م بقي العامل الفلاحي يعاني من التمييز

[1] يوسفي الزهرة، المرجع السابق، ص60 .

[2] قريشي مُحَمَّد، المرجع السابق، ص 53.

لكن هذه المرة من حيث السم كما أن الأرقام والألفاظ تبقى عاجزة لترجمة الواقع الهش لهذه الظروف[1].

فبعد أن ازداد الشعب الجزائري فقرا وغدا القوت كالياقوت ضربت البطالة المجتمع بقوة، وهي نتيجة حتمية للسياسة الاقتصادية العنصرية للمستوطنين، التي لم تراع انشغالات وحاجيات الجزائريين، وكذا اعتمادهم على الصناعة الاستخراجية لا التحويلية المنشئة لمناصب الشغل والممتصة للبطالة وبذلك إغراق المجتمع في البؤس، لتتمكن مؤسسة الاحتلال من بسط هيمنتها ونفوذها في كافة مناحي الحياة.

فقد اثبتت دراسة في جوان 1955م أن متوسط دخل السواد الأعظم من الجزائريين المسلمين حوالي 45 دولار في السنة مقابل متوسط ما يكسبه الأوروبيين هو 2181 دولار في السنة، 45 دولار للجزائري يقابله 2181 دولار للأوروبي المحتل.

كما كان يتقاضى الأوروبيين وعددهم حوالي مليون شخص، دخل إجمالي يقدر بـ 298 مليار سنة 1955م بينما 93 مليار تشكل المدخول الفلاحي لـ 33000 فلاح أوروبي (حوالي 120000شخص) فكان السكان الغير أوروبيين وهم أقل من 900000شخص يتقاضون 205 مليار أي 23000 للفرد الواحد وكان السكان المسلمون الحضريون وعددهم 3.4 مليون يتقاضون دخل قدره 222 مليار ما يعطينا 63000 فرنك قديم للسنة وللشخص الواحد ما يعادل حوالي 03 مرات ونصف أقل من مدخول الأوروبيين[2].

أما بالنسبة للتعليم بالنسبة للجزائريين، قد كان متدهورا، حيث زعمت الحكومة الفرنسية في تقرير لها سنة 1955م أن نسبة التعليم قد بلغت 20% بينما إحصائيات 1954م تفند ذلك فكيف لنسبة المتمدرسين من الأهالي أن تفقز 20% خلال سنة واحدة فق؟ وقد كان إجمالي من يعرف القراءة والكتابة من حوالي أكثر من تسعة ملايين نسمة وهو تعداد الشعب الجزائري سنة 1954م لا

[1] لويزة ماضوي، العالية بن رابح، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، 2016-2017 ، ص64.

[2] لويزة ماضوي، العالية بن رابح، المرجع السابق، ص63.

يزيد عن 441354 جزائري مسلم فقط يعرف القراءة والكتابة بالفرنسية، وحوالي نصف العدد وبالضبط 242000 جزائري يعرف العربية فقط[1].

ومع مطلع الخمسينات كانت نسبة الأمية 90% في الأرياف، وفي سنة 1954م كان هناك أكثر من 1.800.00 طفل مسلم في سن التمدرس محروم من التعليم، في حين كان كل الأطفال الأوروبيين والمقدر عددهم بـ 200.000 طفل يذهبون إلى المدرسة، ويدرسون في 11.400 مدرسة ابتدائية مقابل 694 مدرسة لـ 125.000 تلميذ جزائري، أما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد كان هناك طفل أوروبي من ثلاثة يذهب إلى الثانوية في حين كان طفل مسلم من 175، وفي التعليم العالي كان الجور على الشكل التالي:

- في فرنسا طالب واحد فرنسي لكل 300 نسمة؛
- في الجزائر طالب واحد أوروبي لكل 227 نسمة؛
- في الجزائر طالب واحد مسلم لكل 15.342 نسمة[2].

بينما في سنة 1957م فقد قدر عدد المتمدرسين الجزائريين بـ 5096 طالب أي بنسبة 0.15% وهذه النسبة من التعليم ضئيلة جدا إذا ما قورنت بعدد السكان البالغ 9 ملايين نسمة، وباقي الجزائريين ضلوا أميين باستثناء الذين كانوا يعتمدون على إمكاناتهم الخاصة لتعليم أبنائهم، ولم تكن هناك إمكانية في يوم من الأيام لتميم التعليم حتى ولو كان بلغة المعمرين لأن هذا يخلص الجزائريين من شبح الجهل ويدفعهم إلى المطالبة بحقوقهم المسلوبة لذلك عملت فرنسا على الوقوف في وجه تعليم الجزائريين، فكانت النسبة الجزائرية والفرنسية من الأطفال المتمدرسين سنة(1945-1955م)كالتالي:

[1] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، الجزائر، 1994، ص213.

[2] خيثر عزيز، المرجع السابق، ص161.

الجدول رقم(08): نسبة الاطفال المتمدرسين (جزائريين وأوروبيين) سنة 1954–1955م

	ذكور	إناث	المجموع
الجزائريين	%27	%10	%19
الأوروبيين	%64	%90	%92

ففي التعليم الابتدائي كانت اللغة العربية لا تدرس إلا في المدارس الحكومية جد قليلة إلا لمدة ساعتين أو ثلاث في الأسبوع، وبهذا فقد كانت توقيت اللغة العربية الأسبوعي لا يتراوح بين 3إلى 5 ساعات في الابتدائية العادية وسبع و12 ساعة في الابتدائية التعليم الفرنسي، تدرس فيها المواد العلمية باللغة الأجنبية باسم الازدواجية التي مازالت تنافس إلى يومنا هذا.

وحسب الإحصائيات سنة 1954م وصل عدد المتدرسين في التعليم الابتدائي العمومي 306.737 أي 12.37 % من 240.000 طفل تتجاوز أعمارهم من 6 إلى 14 متمدرسين وفق المعايير والنظام التعليمي الفرنسي، أما عام 1958م وصل عدد التلاميذ 460.000 من سن الدراسة لم يسجل منهم إلا في 104.000 وهي السنة التي تم فيها تطبيق مخطط قسنطينة باسم إجبارية التعليم العمومي، وبهذا ضعفت نسبة المتمدرسين، منهم من التحق بصفوف جيش التحرير، ومنهم من ترك المدارس الفرنسية لتدعيم الثورة.

أما في التعليم الثانوي فكان عدد المسجلين الجزائريين سنة 1958م ضئيلا، ولم يكن التعليم العالي غريب عن إدارة حكومته تتوخى تحويله إلى محلق سياسي أيديولوجي، لأن فرضت السلطة خطا توجيهيا على الباحثين وكان يبدو عاديا أنها لا تشجع إنتاج علم قد لا يخدم مصالحها، فالجامعة 04 كليات و12 معهد متخصصا منها معهد الدراسات الإسلامية، معهد الدراسات الشرعية في وهران، وقسنطينة، فالجامعة الجزائرية في الواقع فرنسية، فهي تضم حوالي 500 طالب فقط، فنسبة الأوروبيين فيها 4.5% بينما نسبة الجزائريين هي 0.000055 أو 54 طالب لكل 100 ساكن أوروبي وطالب واحد لكل 1800ساكن، وكان للطلبة قد خرجوا من الجزائر بعد أن جف فيها معين العلم، منهم من قصد تونس والمغرب، ومنهم من قصد المشرق سلك الطريق نحو الخارج[1].

[1] زويدي نهاد، دريسي سلمى، المرجع السابق، ص47

خلاصة الفصل:

إن الإدارة الفرنسية عملت على التأثير في الحياة الاجتماعية للشعب الجزائري خلال الثورة التحريرية، فعمدت على أولا القضاء على السكان وكذا تأزم الصحي والفقر والبطالة كل هذه الظروف المزرية التي عاشها المجتمع الجزائري جعلت من حياته تتدهور وتتراجع بحيث زادت نسبة الوفيات ونسبة المجاعة وكذا انتشار البطالة.

الفصل الثانـــــي:

الثورة الجزائرية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري

تمهيد

المبحث الأول: علاقة المجتمع الجزائري بالمجاهدين والثوار

المبحث الثاني: دور المرأة في الثورة

المبحث الثالث: انعكاسات الثورة على المجتمع الجزائري

خلاصة الفصل

تمهيد:

طبقت فرنسا منذ أن وطأت أقدامها التراب الوطني الجزائري سياستها الاستعمارية الجهنمية، والتي كانت لها نتائج وانعكاسات على المجتمع الجزائري في شتى المجالات سواء كانت اجتماعيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو دينيا وحتى سياسيا، إلا أن شعب الجزائري الثائر كانت له ردود أفعال ومساندات للجيش الثوري وللمجاهدين الأحرار في المساهمة ولو بالقليل في دعم الثورة التحريرية والوقوف إلى جانب رجالها ومساندتهم، فكان للمرأة دورا فعالا في الثورة التحريرية إلى جانب أخيه الرجل بكل قوة ومسؤولية.

المبحث الأول: علاقة المجتمع الجزائري بالمجاهدين والثوار

منذ اندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية، راهن اصحابها المجاهدون على تأييد الشعب الجزائري لها بكل أطيافه وفئاته، وصدقت مقولة الشهيد العربي بن مهيدي حين قال "القوا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب" وقد اكد الشعب الجزائري في كل مناسبة على تأييده ودعمه المطلق لثورته، التي كانت تستمد قوتها من الشعب من خلال عمليات التجنيد الغير محدودة أو التضحيات الكبيرة أو الدعم المادي أو الدعم اللوجستي لتعريف الرأي العام العالمي بالثورة وإفشال السياسات الفرنسية المتعددة للقضاء على الثورة الجزائرية[1].

فالشعب الجزائري ساهم في الثورة التحريرية بدعوته للتمسك بأرض الوطن والتصدي للغزو الثقافي بتمسكه أيضا بكل إرث الأجداد سواء فيما تعلق بالثقافة الروحية أو الثقافة المادية، والتصدي للسياسة الاستعمارية حتى وإن أبدت بعض الخدمات التمويهية[2].

حيث لعب الطلاب الجزائريين دورا هاما في ثورة الأول نوفمبر 1954م بالرغم من كل العراقيل والضغوطات من طرف الإدارة الاستعمارية، لم يتهاونوا في تأدية واجبهم الوطني ومناصرة القضية الجزائرية قولا وعملا، حيث قاموا بإنشاء "الإتحاد الإسلامي للطلبة المغاربة" ويشمل هذا الإتحاد كل من الطلبة الجزائريين، تونسيين، ومغاربة، ولكن باءت بالفشل سنة 1953م بسبب ابتعاد الطلبة التونسيين والمغاربة عنه وإنشاءهم لتنظيمات خاصة بهم، ولهذا أنشأوا الطلبة الجزائريون منظمة طلابية عرفت باسم "اتحاد الطلبة الجزائريين" بباريس، وقد سبق له الظهور في شكل تجمع طلابي يضم كل الشرائح الطلابية الجزائريين الفرانكوفونيين وذلك عام 1953م وميثاقه ينص على الانفتاح على مختلف الشرائح الطلابية من أصل جزائري ولديه قناعات بضرورة استقلال الجزائر لكن دون تمييز عرقي أو ديني وهو يحمل نفس افكار الحزب الشيوعي الجزائري لكن الصراع الذي برز داخله أدى إلى تشكيل

[1] الشافعي درويش، **نماذج عن تلاحم الشعب الجزائري بالثورة التحريرية**، مجلة الباحث، المج14، الع الخاص، 2022، ص81.

[2] فاطمة الزهراء عاشور، **إسهام الشعب الجزائري في الثورة التحريرية من خلال امثاله الشعبية**، جامعة مُحَّد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، مجلة الآداب واللغات، ع1، جوان 2015، ص 188.

"جمعية الطلبة المسلمين" التي دعت إلى جميع الطلبة الجزائريين داخل البلاد وخارجها إلى انشاء منظمة طلابية وطنية باسم "الإتحاد" العام للطلبة المسلمين الجزائريين"[1].

وبادر الاتحاد نضاله السياسي والنضالي في شهر مارس 1956م بعد مؤتمره الثاني في باريس وأخذوا مجموعة من القرارات أبرزها الموقف الجلي من الثورة التحريرية ونضال الجزائريين إذ طلبوا باستقلال الجزائر وطلبوا من الحكومة الفرنسية فتح باب المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، ونجد الاتحاد قد قام بالتنديد بالأفعال وجرائم الاستعمار موجها نداءاته العديدة إلى الرأي العام الفرنسي، فالفضائح والمذابح التي ارتكبها الفرنسيون في الجزائر في أوت 1955م تركت في نفسه أثر وسياسية العنف والاضطهاد التي انتهجتها فرنسا منذ اندلا ع الثورة موجها نداءات إلى الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي[2].

ومن مظاهر التلاحم بين الشعب الجزائري وثورته، تلك المظاهرات الشعبية المنظمة في مختلف مناطق الجزائر أو في فرنسا ذاته بهدف الوقوف في وجه السياسة الاستعمارية واهمها مظاهرات 11 ديسمبر 1960م والتي تعتبر مفصلا تاريخيا مهما من مفاصل الثورة التحريرية، فقد نظمت جبهة التحرير الوطني بحنكتها هذه المظاهرات في وقت كان المعمرون يريدون تنظيم مظاهرات لفرض مشروعهم الجزائر فرنسية على الجنرال ديغول، والذي حاول كسب الدعم وتنظيم مؤيديه لمظاهرات داعمة لمشروع الجزائر جزائرية، لتفاجئهم جبهة التحرير الوطني بتنظيم مظاهرات دامت لأيام وانتشرت في مختلف المدن الكبرى الجزائرية، تنادي بالجزائر العربية المسلمة المستقلة[3].

كما عبر المهاجرون الجزائريون بفرنسا على ارتباطهم بالثورة وتلاحمهم من خلال مظاهرات 17 أكتوبر 1961م، التي ساهمت في رفع معنويات جيش التحرير وجبهة التحرير في الداخل والخارج، وأعطت دفعا قويا للثورة، ومن جهة أخرى كشفت المظاهرات وحشية وعنصرية القوات الفرنسية التي تعاملت بوحشية مع المتظاهرين العزل، كما ساهمت تلك المظاهرات في كشف الرأي العام الدولي لحقيقة الاستعمار الفرنسي، وتعاطف الهيئات الدولية والبلدان مع القضية الجزائرية العادلة، وقد

[1] زويدي نهاد، دريسي سلمى، المرجع السابق، ص50.

[2] نفسه، ص 51.

[3] الشافعي درويش، المرجع السابق، ص83 .

أكدت هذه المظاهرات على دعم الشعب الجزائري لثورته، وضغطت على الحكومة الفرنسية للعودة إلى المفاوضات التي تعطلت بسبب العراقيل الفرنسية، ومشاريعها الممراوغة، وأعطت دفعا جديدا للوفد الجزائري[1].

كما كان للعمال الجزائريين في المهجر دورا كبيرا في دعم الشعب الجزائري فقد كانوا يساهم ومن بدعم المالي من خلال اشتراكاتهم الشهرية بمبلغ قدر بـ 500 مليون فرنك فرنسي قديم (أي نصف مليار سنتيم)، وبلغت مساهماتهم خلال سنوات 1957-1958-1960-1961 مبلغ 1904336074 فرنكا فرنسيا أي حوالي مليارين من الفرنكات القديمة وتتضاعف المساهمات خاصة في المناسبات الوطنية (1نوفمبر ، 5جويلية) بحيث يتبرع كافة العمال الجزائريين بأجرة يوم كامل من عملهم لفائدة ثورة نوفمبر[2]

[1] الشافعي درويش، المرجع السابق، ص 86.

[2] بابا عروج نور الايمان، **الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر إبان الثورة التحريرية (1954–1962م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2017-208، ص39

المبحث الثاني: دور المرأة في الثورة

تعتبر المرأة من الأمة كالروح من الجسد والراحة من اليد، إذا صلحت صَلحت الأمة كلها وإذا فسدت الأمة كلها، وهي المدرسة الأولى التي تلقي في طور الأمومة على ولدها دروسا علمية يتخذها عبرة في حياته ومنارا يهتدي به في الظلمات، لذلك كانت نصف الرجل الذي تتوقف عليه الرجولة الكاملة، ولئن كان هو قواما عليها في الإنفاق ومقدما عليها في مواطن الحروب والقتال، فهي بدورها قوامة عليه في تدبير المنزل المهيأ لراحة والهناء، ومقدمة عليه في تربية صغار الأبناء[1]. كما أنها ساهمت بكل طاقاتها وقدرتها في خدمة الثورة إلى جانب الرجل على اختلاف مستوياتها الفكرية وطبقاتها الاجتماعية سواء كانت في المدينة أو في الريف، استطاعت ان تثور على مجتمعها المنغلق وعلى العادات والتقاليد التي كبلتها والضغوط الاجتماعية القاسية التي كانت تعاني منها، أن تثور على المستعمر الفرنسي وتساهم في ثورة التحرير مساهمة فعالة[2]، وقد برهنت عن وعيها وكفاءتها، وأثبتت أنها جديرة بأن تقوم برسالتها النضالية، عن مشاركة المرأة في ميدان الكفاح المسلح قد احدث انقلابا جذريا في المفاهيم والأفكار، بحيث استقبل الوطني المرأة بفخر واعتزاز، واثقا من أنها ستتحمل الصعاب كأخيها الرجل وتنفذ بصدق وإخلاص مبادئ الثورة وتقوم بأصعب المسؤوليات، لقد ظلت المرأة الجزائرية صماء طيلة قرون، لكن هذا الضغط قد ولد الانفجار، لأنها وجدت المتنفس يوم أول نوفمبر 1954م حيث فسحت لها الثورة المجال، وأطلقت العنان للقوى الكامنة فيها، فما إن نادى المنادي للنضال حتى سارعت إلى تلبية النداء.

تعددت الأسباب والدوافع التي أدت بالمرأة الجزائرية إلى الالتحاق بثورتها والانضمام إلى جيش التحرير، فهناك زوجات وأمهات المجاهدين الاتي وقعن عدة مرات في قبضة السلطات الاستعمارية الفرنسية إثر العمليات الخطيرة التي قام بها المجاهدين، وتلقين من جراء ذلك أشد أنواع التعذيب من إهانة للكرامة وانتهاك للحرمات، فخوفا من إن يقعن مرة ثانية بين مخالب العدو والانتقام منه قررن الالتحاق بصفوف المجاهدين[3] .

---

[1] زويدي نهاد، دريسي سلمى، المرجع السابق، ص58

[2] جازية بكرادة، **دور المرأة الجزائرية المجاهدة في الثورة التحريرية بالولاية الخامسة (1956-1962م)**، ص03.

[3] انيسة بركات، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص ص30- 31.

ومن أشكال النضال عند المرأة الجزائرية:

لم تقف المرأة مكتوفة الأيدي أمام همجية الاستعمار الفرنسي بل ساهمت في الثورة بكل ما أوتيت من قوة منذ الشرارة الأولى للثورة أول نوفمبر 1954م، فأثبتت جدارتها في عدة مجالات وعملت بدون كلل أو ملل حيث كانت في نظر الكثير مجرد متاع تابعة للرجل[1].

ومن الصور النضالية للمرأة في أثناء الثورة التحريرية المبادرة في 19 ماي 1956م التخلي عن مقاعد الدراسة والالتحاق بإخوانهن في صفوف جيش التحرير الوطني، وهذا يدل على وفائها وإخلاصها لمبادئ أول نوفمبر 1954م[*].

أ- **المرأة المبسلة:** ومن الأدوار التي قامت بها المرأة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية والتي لا تقل أهمية عن سابقتها دورها كمبسلة، وذلك يتمثل في الاتصال بين الجيش والجبهة، وحراسة المجاهدين أثناء عملياتهم الفدائية، والقيام بشراء الأدوية وجلب المواد الغذائية وغيرها من الأعمال الصعبة، وقد اعترف الجنرال " جاك ما سو" في كتابه(معركة الجزائر حقيقية) حيث قال : "لقد حملت المرأة الجزائرية القنابل ووضعتها في الأماكن المناسبة، وأصبحت جماعة تشكل ثكنة حقيقية، بفضل اجهزتها وجمالها الفاتن والبراءة المصطنعة في سلوكها، استطاعت بكل سهولة أن تخترق الأوساط التي تريدها دون إثارة انتباه العدو ولا سيما في المرحلة الأولى من الاحتراز والشك، وبصفتها مسؤولة عن الاتصالات تمكنت من تنفيذ مهام ذات ثقة[2].

ب-**المرأة في الريف:** لقد ساهمت المرأة الريفية مساهمة كبيرة في مسار الثورة وتدعيمها، فقامت بأعمال نضالية، حيث تقوم بربط الاتصالات بين التنظيمات السياسية والعسكرية بين المجاهدين واللجان الشعبية والفدائيين والمسبلين كما تقوم بنقل الجرحى في ساحة وجمع سلاح الشهداء الذين سقطوا أثناء المعركة خوفا من استيلاء العدو عليه[3].

---

[1] بلغازي سعاد، **أشكال نضال المرأة في الثورة الجزائرية (1956-1962)**، "بشار نموذجا"، مجلة روافد للبحوث والدراسات، الع2، جامعة غرداية، 2021، ص77.

[*] الملحق، رقم03

[2] عوفي مصطفى، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية رؤية سوسيولوجية**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، ص54.

[3] زويدي نهاد، دريسي سلمى، المرجع السابق، ص 37 .

ت-**المرأة في المدينة:** لقد لعبت المرأة الجزائرية دورا لا يقل أهمية عن أختها الجندية في الجبال، إذ نجدها فدائية في صفوف جبهة التحرير الوطني، فهي فدائية مجاهدة تنفذ عملياتها في المدن، تعيش وسط السكان لا ترتدي الزي العسكري، بل تبقى بزيها النسوي حتى لا تثير شكوك السلطات الاستعمارية، فالفدائية تقوم بعمليات بالغة الأهمية، تدمر مراكز العدو وتساهم في الهجوم على الثكنات ومحافظات الشرطة ومراكز الدرك ومراكز العدو والملاهي والمقاهي وقاعات السينما، وذلك بوضع قنابل موقوتة[1].

ث-**المرأة الفدائية:** ومن أعمالها انها تنفذ عملياتها في المدن وتعيش وسط المدنية حيث تهتم بتطبيق مشاريع فدائية بالغت الأهمية فهي تقوم بعمليات تدمير مراكز العدو من خلال الهجوم على الثكنات ومحافظات الشرطة ومراكز الدرك. وزيادة على هذا فهي تحمل الأسلحة والمفجرات وأنواعا أخرى من العتاد والوثائق السرية وتنقلها إلى المسؤولين من مكان إلى آخر ومن مدينة لأخرى[2].

ج- نضال المرأة خارج الوطن: عندما اندلعت الثورة التحريرية وجدنا كل أبناء الجزائر دون استثناء، يهبون للذود عن الوطن لأجل الحصول على الاستقلال والتخلص من المستعمر الغازي، ولهذا فإن جبهة التحرير الوطني ووعيا منها بالدور الذي يمكن أن تلعبه المراة مع أخيها الرجل اولت لها اهمية بالغة وأشركتها في الدفاع عن الوطن، فخرجت المرأة عن عملها التقليدي في البيت وممارسة بعض الأعمال الفلاحة، لتساهم في مجالات أخرى املتها طبيعة الحياة الجديدة التي فرضها الغازي، فحملت السلاح وعالجت المرضى والقت القنبال في المد، وغيرها من الأعمال، ولكن هذا الدور لم يقتصر على الداخل بل امتد خارج الوكن، غذ قررت المرأة أن تحمل المجاهدة الجزائرية مسؤولية تمثيل القضية الجزائرية خارج حدود الوطن، بدأ دور المرأة في القواعد الخلفية للثورة منذ انخراطها في صفوف جيش التحرير الوطني، إذ أن التدريبات الأولى كانت تقوم بها في الحدود المغربية والتونسية، ومنها انتقل نشاطها إلى الوكن العربي، حيث قامت جبهة التحرير الوطني بتحويل بعض المجاهدات اللاتئ تلقين تدريبا إداريا على الآلة الراقنة في القاهرة اين يوجد مقر الحكومة المؤقتة الجزائرية، ثم العمل في المصالح

[1] عوفي مصطفى، المرجع السابق، ص54.

[2] زويدي نهاد، دريسي سلمى، المرجع السابق، ص38.

الإدارية، لكن لم ينحصر عملها في هذا، بل تعداه إلى جمع التبرعات المقدمة للثورة الجزائرية، وفي فرنسا انتهجت جبهة التحرير الوطني تنظيمات خاصة تتماشى والوضعية التي يعيشها الجالية الجزائرية عموما والمرأة خاصة على أرض المستعمر الفرنسي، حيث أولت مهمة الاتصال مع النساء الفرنسيات وتعريفهم بالوجه الحقيقي للثورة التحريرية والأهداف التي ترمي إليهان لم يقتصر نضال المرأة الجزائرية في الخارج على المستوى الداخلي للبلدان التي تنشط فيها فحسب، بل امتد إلى المستوى السياسي حيث استطاعت ان تلعب دورا هاما في المحافل الدولية للتعريف بالقضية الجزائرية من خلال الدول المساندة لها، كالفتنام والصين الشعبية وفيينا وألبانيا ومالي وتشيكوسلوفانيا ومصر، إذ شاركت المرأة الجزائرية في مؤتمرات عقدت بهذه الدول[1]

هـ- المرأة الجزائرية واسهاماتها في المجال الطبي: لقد أبلت المرأة الجزائرية بلاءا حسنا في المجالات سابقة الذكر مقارنة بالمجالات والحقول الإنسانية الأخرى، هي جملة من المميزات تذكر منها: الرقة، الرأفة، غريزة الأمومة... الخ، وغيرها من الخصائص والمميزات التي جعلت من المرأة عضوا وعنصرا مؤثرا في مجال الطب الثوري دون سواه من المجالات الانسانية والاجتماعية العديدة الأخرى، وفي نفس الاطار المتعلق بالجهود التي بذلتها المرأة الجزائرية في المجال الطبي والصحي خلال مرحلة الثورة التحريرية، تجدر الإشارة بنا إلى مساهمة المرأة الريفية في هذا الجانب الإنساني من حياة المجاهدين الجزائريين في المناطق الجبلية والريفية بالولايات الداخلية الجزائرية، وذلك استنادا لكون جل هذه المعارك والاشتباكات العسكرية القائمة مع القوات الاستعمارية الفرنسية، تكون في أغلبها انطلاقا من المناطق الريفية والجبلية، وفي هذه المناطق نجد أن المرأة الجزائرية قد حملت على عاتقها مهام النهوض بالعديد من المصالح المختلفة لفائدة الثورة التحريرية وجميع منتسبيها من المجاهدين الجزائريين، ومن بين هذه المهام نذكر: مهام نقل الجرحى، معالجة المصابين، التكفل بالحالات المستعجلة للجرحى والمصابين من جنود جيش التحرير الوطني، وكل هذه المهام كانت في ظل الغياب أو شبه الانعدام

[1] عوفي مصطفى، المرجع السابق، ص55 .

بالنسبة للإمكانيات والوسائل الكفيلة بمساعدة وعلاج هؤلاء الجرحى والمصابين من المجاهدين الجزائريين في المناطق الريفية والجبلية من قبل المرأة الجزائرية بهذه الأماكن[1].

المبحث الثالث: انعكاسات الثورة على المجتمع الجزائري

لقد كانت السياسة الفرنسية في الجزائر سببا هاما في ترك الجزائريين لأراضيهم، حيث ركزت الحكومات الفرنسية المتتالية على سن مجموعة من القوانين والإجراءات لتمكين للمستوطنين على السواء فرنسيين منهم وأوروبيين من الاستلاء على مساحات شاسعة من الأراضي، وبهذا حلوت محل المطرودين إلى المناطق الجبلية الفقيرة، وبالتالي احلال الكيان الأوروبي الدخيل محل المجتمع الجزائري[2]. حيث هاجر الكثير من الجزائريين من أراضيهم وبلدهم إذ سافر إلى فرنسا من الجزائريين 164.900 عام 1954م وعدد الذين عادوا في نفس العام 136.200، أي بقي منهم 28700 مهاجر، واستخدم المعمر الأوروبي الخماس الفلاح الجزائري بدلا من العامل الفلاح، وبذلك صار الجزائريون يوفرون قوة عمل غير مؤهلة تقنيا، بينما الأقلية الأوروبية هي التي مثلت قوة العمل التقنية، وكانت قوة العمل الجزائرية موسمية غير ضامنة الربح دائما ويشترك فيها سكان الريف رجالا بمعدل فرنكين إلا ربع في اليوم والنساء بمعدل فرنك إلا ربع والأطفال بنصف فرنك، بينما كان الأوروبي يتقاضى معدل ثلاثة فرنكات، بجانب هذا وضعت الغدارة الفرنسية المساجين الجزائريين تحت تصرف المعمرين ليكونوا يدا عاملة[3].

كما خلفت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر عدة آثار وانعكاسات أصبحت تأثر في الطبيعة البنيوية للمجتمع الجزائري بما تضمنه من مكونات ثقافية فأصبح يلاحظ ظهور أنماط واشكال وسلوكات غريبة من مجتمعنا لم يكن لها وجود قبل الاحتلال الفرنسي، فأثر السياسة الاستعمارية يبدوا واضحا في مجال الثقافة والذي كان يتميز بالتنوع والتكامل قبل الاحتلال، ويتفرد بخصوصيات ذات علاقة بمقومات الشخصية الجزائرية المتمثلة في الاسلام والعربية والثقافة الأمازيغية والتاريخ المشترك بين

---

[1] مُحَمَّدي مُحَمَّد، المرجع السابق، ص70 (أنظر الملحق رقم 04)

[2] زويدي نهاد، دريسي سلمى، المرجع السابق، ص 60.

[3] عميراوي احميدة، **أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)**، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص118 .

الأفراد والجماعات في المجتمع الواحد، ومن بين الآثار والانعكاسات التي أصبحت تهدد أمان والتنوع الثقافي والأمن الهويات في الجزائر هي:

- ظهور أنماط وسلوكات استهلاكية غريبة عن ثقافة المجتمع الجزائري، خصوصا في المناطق الحضرية لتأثرها بالقيم الثقافية الفرنسية احتكاكها المباشر بالمستعمر، تتعلق أساسا بطرق بالجانب المادي والمعنوي للثقافة، تتضمن العمران، والأدب، والآثار والفنون والسلوكات الاستهلاكية كالأكل، واللباس، والعمران والفلاحة وحتى الادارة وبعض المعاملات وهي نتائج السياسة الثقافية في الجزائر (1830-1962م).
- ظهور الطبقة الفرنسية بعد الاستقلال، من نخب ومثقفين ومتعلمين والذين نشئوا في المدارس الفرنسية، تأثروا بالقيم والثقافة الفرنسية، مما يجعل منهم جهاز ثقافي في خدمة الفرنسية ونشر الثقافة الفرنسية، من لغة وأدب وفنون وسلوكات وأنماط عيش فرنسية.
- ظهور ثقافية متناقضة على الساحة الثقافية الجزائرية طرحت في شكل عربي – بربري، مفرنس- معرب، سلفي –حداثي، غلى جانب بروز اشكالية كبرى تواجه الباحث في فحص عناصر ومقومات البنية الثقافية.
- المخلفات اللغوية الفرنسية التي افرزت مجموعتين ثقافيتين وظهور مصطلحات من "المعربين والفرنسيين" نستشف من هذا الأزمة اللغوية والثقافية في الجزائر، وقد غدى هذه الصراعات الرهانات السطوية والايديولوجية والجدالات الايديوسياسية.
- ظهور بما يسمى غلاة البربرية الذين كانوا مستهدفين بالدرجة الأولى في شخصيتهم وثقافتهم من قبل المستعمر، ومحاولة ادماجهم وتنصيره موزرع الثقافة الفرنسية فيهم، باعتبارهم قريبون عرقيا إلى فرنسا على حد قولها، فغلاة النزعة البربرية يدعون لإعتبار الامازيغية اللغة الوطنية الأولى مع تفضيل اللغة الفرنسية على العربية عمليا.
- تخلي معظم المجموعات السكانية عن بعض عاداتها وتقاليدها وموروثها الثقافي وهذا للظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة والقاسية التي عاشتها خلال الفترة الاحتلال وما صاحبها من سياسات، كتخليهم عن بعض العادات المتعلقة بسلوكيات ومفاهيم متعلقة بالكرم والجود،

والاحتفال بالضيف واكرتم المحتاج واعانته، مثل ما يتعلق بإقامة الولائم والاحتفالات وطريقة اللباس في المناسبات والأعياد.

- أدت السياسة الاستعمارية والظروف القاسية التي فرضتها على السكان بانتشار نسبة الأمية والجهل، فكان انتشار الدارجة مع تأثرها بحالة التدهور التي أدت حسب إلى فساد اللغات الفرنسية التي تعتبر رصيد ثقافي للمجموعات السكانية في الجزائر[1].
- أما الجانب اللاإنساني الاجتماعي الذي آلت إليه أوضاع المدنيين الجزائريين المختلفة وبخاصة الصحية منها، قد كان نتيجة طبيعة السياسة الاستعمارية الفرنسية المسلطة على الجزائريين، والتي قادت البلاد إلى واقع اجتماعي وإنساني متدهور، الأمر الذي جعل من قادة الثورة يكتفون من جهودهم لأجل النهوض بالأوضاع الصحية، من خلال تجميع الطاقات المدنية والعسكرية لعامة الجزائريين، مما ساهم وبشكل كبير في تجاوز الانعكاسات السلبية للسياسة الاستعمارية الموجهة تحديدا لأجل القضاء على المشروع الثوري التحريري المعلن من قبل الجزائريين[2] .
- كما نتج عن هذه السياسة الفرنسية سواء كانت السياسة الداخلية والخارجية أم التعلقة بالمجتمع الجزائري وبأرضه هي التي أدت إلى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين... وكان من الصعب على أيه حركة جزائرية أن تكسب إلى صفها هذه الطبقة العمالية الجزائرية، ولكن جبهة التحرير الوطني تمكنت من توظيف هذه الطبقة العمالية وجعلها قوة ثالثة مكملة لقوة الجيش وقوة الشعب[3].

[1] أحمد وادي، **السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، الع2، أفريل 2018، بسكرة، ص 302 .

[2] مُحَمَّدي مُحَمَّد، المرجع السابق، ص69 .

[3] عميراوي احميدة، المرجع السابق، ص118 .

خلاصة الفصل:

وعليه فإن السياسة الاستعمارية قد تركت أثارا وسلوكات وأنماط على المجتمع الجزائري، وقد مست جميع النواحي سواء أكانت سياسية او اجتماعية أو اقتصادية، مما أصبحت تشكل تهديدا للأمن والهوية الجزائرية وكذا ثقافتها.

الفصل الثالـــــث:

ردود فعل المجتمع الجزائري على الثورة التحريرية

تمهيد

المبحث الأول: في المديـنة

المبحث الثاني: في الريـــف

المبحث الثالث: في المهجـــر

خلاصة الفصل

تمهيد:

لقد عبر الشعب الجزائري عن تضامنه الفعال مع الثورة الجزائرية، وقدم أشكالا مختلفة من الدعم والمؤازرة، في جميع المجالات المختلفة سواء كانت مادية أو معنوية، فعلى الرغم من قلة الإمكانيات لديه لمواجهة العدو إلا أنه ساهم بالسلاح والذخيرة في دعم الثورة وأكد على تضامنه الفعال مع الثورة الجزائرية التي وجدت صدى واسعا بين أوساطه، وكان يعرب عن موقفه المساندة لها بأشكال وطرق متعددة، وأسهم هذا التضامن الشعبي إلى حد بعيد في استمرارية الثورة وخاصة مع ارتفاع عدد المنخرطين في صفوف جيش التحرير الوطني سواء في المدن أو الأرياف، بداخل الجزائر أو خارجها.

المبحث الأول: في المدينة

لقد دعي الشعب الجزائري إلى دعم حركة جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني بالتجنيد على كل المستويات للتخلص بكيفية فعالة من الاستعمار، وتعددت اشتباكات الثوار في المناطق الريفية والجبلية، مما سبب في خسائر كبيرة في صفوف الجنود الفرنسيين، والأوربيين، ومنشآتهم الاقتصادية والإدارية، وقد استفاد المتطوعون المجاهدون كثيرا من الخبرة والتأطير الذي ورثوه في ميادين الحر بأوروبا، إذ شاركوا في تحرير فرنسا من الفاشية ونالوا أوسمة في ميادين القتال، ولقد وضعوا نصب أعينهم أن الاستشهاد أفضل من التعاسة والحياة الذليلة تحت وطأة التسلط الاستعماري[1].

قد أدى انفجار ثلاث قنابل داخل الجزائر في ليلة 01 نوفمبر 1954 إلى إيقاظ الحاكم العام روجي ليونارد وطاقمه الأمني، فعقد فورا مجلسا حربيا بمقر الحكومة العامة برئاسته، ضم المسؤولين العسكريين والمدنيين واستمر طوال الليل، في الوقت الذي كانت تصله تباعا برقيات من مختلف أنحاء الجزائر التي حدثت فيها العمليات ، وتحدثت عن قتلى وخسائر مادية[2]

تراوح الموقف بين السلب والإيجاب، وذلك بسبب تحكم مجموعة من العوامل لعل أبرزها مخلفات 08 ماي 1945م وتأثر سكان المدن بالدعاية الموسومة، التي بثتها أجهزة الإعلام الاستعمارية، وخاصة بعد إعلان بعض الأحزاب السياسية التي كانت موجودة على الساحة موقفها العدائي اتجاه الثورة ومفجريها[3].

ومنه اختلفت الآراء والمواقف المتخذة من اندلاع الثورة التحريرية فكان لكل تكتل أو حزب سياسي رأي ورد فعل خاص به:

---

[1] بوهناف يزيد، **مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين (1954-1962)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014،ص33

[2] نفسه، ص33.

[3] زاوي نبيل، **الموقف الشعبي من اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر سنة 1954**، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، مج03، ع01، جانفي 2022، ص161

1- موقف الحزب الشيوعي الجزائري من ثورة نوفمبر:

أنشئ الحزب الشيوعي الجزائري رسميا سنة 1936م على أنقاض الجامعة الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي فهو لذلك، بالمفهوم العصري، أقدم حزب جزائري، وكان يضم الاوربيين والمسلمين على حد السواء، ولم يستطع الحزب الشيوعي تطوير ما يحويه نظريا من استعدادات وإمكانيات وذلك لأنه لم يدرج استقلال البلاد ضمن برنامجه، وقد حكمت عليه هذه الوضعية أن يكون حزبا للوسط[1].

لقد كان الحزب الشيوعي يعرف للوهلة الأولى أن أحداث ليلة الفاتح نوفمبر هي بداية الثورة، ولكنه كان من الصعب عليه الاعتراف بذلك علنا ثم الانضمام تحت لواء الجهاد، وذلك لأسباب متعددة أهمها ما يلي:

- أن الحزب الشيوعي مكون من أغلبية أوروبية ترفض الاتجاه الوطني العامل من أجل تحقيق الاستقلال الكامل والانفصال عن فرنسا، والذي تتبع المواحل التي قطعتها الحركة الشيوعية في الجزائر لا تدهشه هذه الحقيقة لان استقلالية الشيوعيين الجزائريين عن الحزب الشيوعي الفرنسي لم تكن في الواقع سوى صورية ولم يكن الحزب الشيوعي الفرنسي في يوم من الأيام يؤمن بحث الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال[2].
- إن الشيوعيين يرون ان الثورة لا يمكن أن تقع إلا نتيجة الصراع الطبقي، ولكن ثورة أول نوفمبر لم تكن كذلك، بل هي ثورة فلاحين ومثقفين محرومين تدفعهم الروح الوطنية وتغذيهم المبادئ الإسلامية.
- إن قيادة الحزب الشيوعي الجزائري كانت تعتقد أنها تمثل شريحة هامة من المجتمع، ومن ذمة، فإن انضمامها إلى جبهة التحرير الوطني طبقا لما جاء في نداء الفاتح من نوفمبر معناه الاعتراف بالزعامة للحركة الوطنية التي انبثقت عنها كل النخبة التي تحملت مسؤولية إشعال النار، وإن مثل هذا الاعتراف يؤدي بالضرورة إلى التخلي عن صفة التنظيم السياسي وهو مالا

[1] بشرى نعايمية، زينب فقراوي، **دور العلماء الجزائريين في الثورة التحريرية (1954-1962م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 08 ماي 1954م، قالمة، 2019-2020 م، ص19

[2] العربي محمد الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص165

يقبله الشيوعيون الأوروبيون خاصة، أما الشيوعيون المسلمون إن صح هذا التعبير فإن عددا منهم سوف يعود إلى الواقع مع الأيام، ويلتحق بصفوف الثورة في مختلف الميادين.

ومهما كانت أسباب عدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني منذ اللحظات الأولى رغم الاقتناع الداخلي بأنها التنظيم الوحيد الذي يستطيع قيادة الثورة وبأن أسلوبها، أي الكفاح المسلح هو الأسلوب الوحيد الذي ينفع في التعامل مع الاستعمار، كما أن الحزب الشيوعي الجزائري ينظر إلى أول نوفمبر 1954م على أنه عملية استفزازية ليس بعيدا أن يكون مصيره ما حدث في 08 ماي 1954م وبالتالي كاد يدعوا إلى "اليقضة المطلقة" وبعبارة أخرى "احذر من أول نوفمبر"[1].

2- ردود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة:

من بين جميع تشكيلات المؤتمر الإسلامي فإن جمعية العلماء كانت هي الغالبة نظرا لطابعها الديني الذي يتوافق مع المشاعر الإسلامية للجماهير، تسميتها الحقيقية" جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" (دعاة الإصلاح)، تأسست في 05 ماي 1931م في نادي الترقي بمدينة الجزائر على يد جمعية عامة تتكون من "إصلاحيين" و"طرقيين" ممثلين للزوايا الدينية، وفي سنة 1932م نجح "الإصلاحيون" في فرض توجهاتهم الفكرية وأوصلوا الإمام "عبد الحميد بن باديس"* لتولي رئاسة الجمعية[2].

لقد كانت الطلقات الأولى التي بشرت باندلا ع ثورة نوفمبر مفاجأة كبرى بالنسبة لمسيري كافة التشكيلات السياسية المعروفة في البلاد، ذلك ان لعبة الانتخابات وفكرة النضال الشرعي في إطار المؤسسات الرسمية التي أقامتها الجمهورية الفرنسية الرابعة قد تمكنا من الاستيلاء على عقليات الكثير من الإطارات الوطنية التي أصبحت تعتقد بسذاجة، أن من الممكن أن يكون ذلك هو الطريق الأفضل لإرغام السلطات الاستعمارية على تحسين أوضاع الأهالي في مرحلة أولى، ثم رفعهم إلى

[1] بشرى نعايمية، زينب فقراوي، المرجع السابق، ص ص20-21 .

*ولد في ديسمبر 1889م من أسرة قسنطينية، حفظ القرآن في سن 13، أخذ مبادئ الإسلام عن الشيخ حمداني لونيس، تحول إلى جامع الزيتونة ودرس فيها من 1908 إلى 1912م، واستطاع أن يقدم إضافات مهمة في الفكر الإصلاحي (ينظر: مُحَمَّد الميلي، **ابن باديس وعروبة الجزائر**، منتدى سور الأزكية، الجزائر، 2007، ص9)

[2] بن يوسف بن خدة، **جذور اول نوفمبر 1954م** ، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2012، ص81.

مستوى الأوربيين في مرحلة ثانية، وإن السرية التامة التي حرص المعدون للثورة على التحلي بها، طوال الفترة التي تطلبتها الأعمال التحضيرية، هي التي ساعدت على مضاعفة المفاجأة وزرع الشك والحيرة في نفوس المواطنين بصفة عامة والطليعية الوطنية بصفة خاصة، ومن الممكن أن نضع جمعية العلماء في مقدمة التشكيلات السياسية والهيآت الثقافية والاجتماعية التي وجدت نفسها، صبيحة ذلك الاثنين، فاتح نوفمبر 1954م، وجها لوجه مع وضع ظلت تنشده، مدة وجودها، لكنها لم تمتد إليه، وهو الآن مفروض عليها دون أن تعلم ممن، ولا ما هي الأسباب المباشرة التي قادت إليه لتأكدها من أنه سيأتي بتغيير للحالة الراكدة واليائسة التي يوجد عليها السكان والأهالي[1].

يعتبر موقف الجمعية من أكثر المواقف غموضا وإثارة، ذلك أنها انقسمت في الداخل إلى تيارين أحدهما يؤيد الثورة، والآخر يعارضها، أما في الخارج حيث كان يتواجد رئيسها الشيخ "البشير الابراهيمي"[*] فقد أيد منذ البداية الكفاح المسلح، ودعا إلى الالتحاق به والالتفاف حول الثورة، لقد برز على السطح تيارين من داخل جمعية العلماء المسلمين بداية من شهر فيفري 1955م يدعوا إلى مناصرة الثورة، ويعتبرها معركة الحياة الحقيقية، وعلى هذا الأساس وصف الشيخ "العربي التبسي"[**] في افتتاحية البصائر ليوم 18 فيفري 1955م المجاهدين بأنهم رجال تململوا وتحركوا ودبت فيهم روح الحياة الحرة الجامحة التي تحطم أمامها كل معترض، مهما كان قويا، وتقدموا إلى الأمام يخوضون معركة الحياة[2].

---

[1] العربي مُحَمَّد الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص 181.

*ولد في 14جوان 1889م براس الوادي في نواحي سطيف، حفظ القرآن الكريم وهو في سن الثالثة من عمره تعلم على يد عمه الشيخ مُحَمَّد المالكي الابراهيمي، وكان يتمتع بذاكرة قوية جدا، وعندما بلغ الرابعة من عمره توفي عمه الأستاذ، فأضطر الشاب الابراهيمي إلى أخذ مكانه في التدريس لمدة ست سنوات، توفي يوم 20 ماي 1965م، فودعته جموع الشعب التي جاءت من كل أنحاء البلاد إلى مثواه الأخير بمقبرة سيدي مُحَمَّد العاصمة(ينظر: بشير ملاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م**، ج1، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2006، ص 411)

**ولد عام 1895م بقرية النموشية التي تقع غرب مدينة تبسة، وهو من قبيلة النمامشة الأمازيغية، تربى على مبادئ الدين وتعلم اللغة العربية، التحق بجامعة الزيتونة سنة 1913م أين حصل على شهادة أهلية وفي سنة 1920م انتقل إلى الأزهر بمصر وتحصل على شهادة العالمية وبذلك أصبح الشاب العربي عالما في الدين بأتم معنى الكلمة، وعاد إلى وطنه الجزائر، كما أنه لم يطلب العلم من أجل أن يحصل على وظيفة به، بل طلبه جهادا يحضر به نفسه لخدمة وطنه وتحريره من الجبروت الاستعماري الفرنسي (ينظر: بشرى نعايمية، زينب فقراوي، المرجع السابق، ص 63)

[2] بشرى نعايمية، زينب فقراوي ، المرجع السابق، ص22.

إن هذا الانقسام داخل الجمعية جعل قادة الثورة يهددون الطرف المعارض للكفاح المسلح وعليه حملت هجومات العشرين من أوت 1955م تهديدا مباشرا للمعارضين للثورة، وتحذيرا لهم من مغبة مواصلة خيار المعارضة، وعكس تباين مواقف الداخل جاء موقف رئيسها "البشير الابراهيمي" المتواجد بالخارج ميدا ومباركا لاندلاع الثورة، ومن أجل ذلك أصدرت بيانا في الثامن من نوفمبر وأخر يوم الخامس عشر من نفس الشهر سنة 1954م، أكد فيهما موقفه الثابت من خيار الكفاح المسلح، ويدعو بوضوح إلى ضرورة تأييد الثورة تأييدا مطلقا، وإذا كان موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة تتحكم فيه عوامل داخلية تخص الجمعية تتسم بالتردد والغموض، إذا كان الفضل يعود إلى هجومات العشرين أوت 1955م، التي أظهرت الثورة بمظاهر القوة السياسية والعسكرية، في الالتحاق الرسمي والكلي للجمعية بالثورة في الثامن عشر فيفري من سنة 1956م.

ومن خلال ما سبق التطرق إليه يمكن التمييز بين موقفين مؤيد قادة في الخارج "البشير الابراهيمي" وتبناه علميا الشيخ "العربي التبسي" في الداخل، وموقف معارض تمركز أساسا بالداخل، كان على رأسه الشيخ "خير الديتن" سينظم بتاريخ الثاني عشر فيفري 1956م إلى الثورة[1] .

3- موقف حركة انتصار والحريات الديمقراطية:

لقد طالبت جبهة التحرير الوطني عند إعلانها الثورة المسلحة الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية وفي مقدمتها حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بأن تحل نفسها ويلتحق مناضلوها بصفوف الجبهة كأفراد، ولم تجد جبهة التحرير الوطني أيه صعوبة في إزالة شرعية هذا الحزب من الوجود، فقد كان أول إجراء اتخذته السلطات الاستعمارية لخنق الثورة في المهد وإصدارها في الأسبوع الأول من نوفمبر 1954م قرارا يحل الحزب، وشرعت في اعتقال مناضليه والزج بهم في غياهب السجون ظنا منها أن حوادث أول نوفمبر 1954م أمرا داخليا.

[1] العربي مُحَّد الزبيري، **كتاب مرجعي في الثورة التحريرية (1954-1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007، ص 32-33 .

وإذا كان حزب حركة انتصار للحريات الديمقراطية قد اختفى من الوجود في مطلع الثورة والتحق أعضاء هيئة المركزيين بصفوف جبهة التحرير الوطني بعد فترة قصيرة من الانطلاقة الثورية، فإن أعضاء هيئة المصاليين التي تعرف باسم "الحركة القومية الجزائرية" قد جبهة التحرير الوطني العداء الشديد إلى درجة أن استغل المصاليون فرصة انشغال الجبهة بإنشاء قواعد لها داخل القرى والمدن الجزائرية، وقاموا ببعض العمليات التي كانوا يهدفون من ورائها إلى بث البلبلة في صفوف الجماهير لتشكيك في أهداف الثورة من جهة، وإظهارهم بمظهر المتبين لها من جهة ثانية، وهنا قررت الجبهة مواجهتهم بالعنف بدلا من اللين، حيث حصرت قوائم من الذين يشكلون خطرا على الثورة لتصفيتهم جسديا، وقد التحق نتيجة لهذا الإجراء الثوري العديد من المصاليين بصفوف الجبهة ولم يبق خارج صفوفها سوى الأقلية[1].

4- موقف الطلاب الجزائريين من الثورة:

لقد كان للطلاب الجزائريين كغيرهم من الفئات الشعبية الجزائرية الأخرى دور هام في ثورة نوفمبر 1954م، رغم كل العوائق والضغوطات من طرف الإدارة الفرنسية، هذا لم يمنع الطالب الجزائري من التفكير والتطلع لتغير وضعيته الاجتماعية والثقافية ومحاولة فرض وجوده من خلال تأسيس جمعيات، وتنظيمات، تمكنه من إظهار إمكانية وطاقاته، وإيصال طموحاته والوضعية المزرية التي كان يعيشها الطالب الجزائري، كانت وراء التفكير في إيجاد تنظيم يدافع من خلاله الطلبة عن مصالحهم المادية والمعنوية فكان ميلاد "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" في جويلية 1955م، ومن أشهر المؤسسين له نذكر: طالب عبد الرحمان والذي تمثلت أهدافه في:

- تقريب الطلبة من بعضهم في المشرق والمغرب وفي الجزائر وفي فرنسا لأن هناك تباعد بينهم بسبب اللغة، بحيث هناك طلبة يدرسون بالعربية وطلبة يدرسون بالفرنسية والهدف من ذلك هو الوصول إلى توحيد مناهج التعليم مستقبلا.
- وضع توجيه عام تسيير عليه الجمعيات الطلابية في أي مكان ، ومساندة بعضهم بعضها.
- الدفاع عن مصالح المادية والمعنوية لمجموع الطلاب الجزائريين أينما كانوا.

[1] بشرى نعايمية، زينب فقراوي، المرجع السابق، ص24 .

- ضرورة تحمل الطالب الجزائري لمسؤولياته التاريخية والحضارية اتجاه نضال شعبه ودحض الدعاية الفرنسية القاتلة بأن الثوار الجزائريين خارجيين عن القانون، ولصوص وقطاع الطرق.
- الدفاع عن اللغة العربية وتعليمها لجميع أبناء الجزائر والتأكيد على الدور الأساسي الذي ينبغي أن تضطلع به منظمة الاتحاد، وهو البحث عن آفاق عمل للشبيبة، المساهمة الفعلية في كل مجالات الحياة العمومية، وتغيير جذري في مقاييس اختبار الإطارات في المجالات الإدارية الاقتصادية والسياسية لأنها هيكل الأساسي لكل بلد، وإيجاد حل لأولئك يتمسكون بمقاليد السلطة من غير مقاسمتها مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري[1].

لقد تعرض الطلبة الجزائريون من جراء مشاركتهم في الثورة التحريرية إلى الاضطهاد من طرف السلطات الفرنسية، كما عمدت السلطات على استعمال سياسة المهادنة قصد الحد من التحاق الطلبة بالثورة، إلا أن هذه السياسة قد باءت بالفشل، فقد جلبت عطف الهيئات الطلابية العالمية، والمنضمات الإنسانية التي وقفت إلى جانب الطالب الجزائري وقدمت له الدعم المالي والمعنوي.

وفي جانفي 1958م أصدرت السلطات الفرنسية قرارا بحل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، مما زاد الوضع تعقيدا، إلا أن الكفاح تواصل رغم كل شيء، فتم تجاهل قرار الحكومة، وظل الطلبة متمسكين بمواقفهم بكل ثبات وضحوا بدراستهم، وحياتهم الشخصية، وجندوا أنفسهم لخدمة الجزائر، كما أنهم قابلوا هذا القرار بتوجيه رسائل إلى كافة الاتحادات الطلابية، والمنضمات الشبابية في العالم لنبذ الأساليب اللاإنسانية التي تمارسها الحكومة الفرنسية، والحد من حالة اللأمن التي يعيشها الطلبة الجزائيين، وضرورة مساعدتهم للخروج من فرنسا لمواصلة دراستهم وقد كان لهذه الرسائل مفعول كبير، بحيث فتحت الكثير من الجامعات في مختلف بلدان العالم أبوابها للطلبة الجزائريين[2].

[1] ارابح لونيس وأخرين، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010 ، ص13.

[2] بابا عروج نور الايمان، المرجع السابق، ص 60.

المبحث الثاني: في الريف

إن السياسة الاستعمارية الفرنسية قد خلفت انعكاسات وخيمة على المجتمع الريفي، فقد طرد الريفي من دياره ومن أراضيه الخصبة، إلى أماكن نائية فقيرة في الصحاري والجبال، فأصبح الفلاح بدون أرض، خاصة وما تمثله الأرض في فكر الريفي الجزائري، إضافة إلى التراكمات التاريخية التي تشكلت في نفسيته طيلة فترة الاحتلال والتي انفجرت أثناء الثورة التحريرية، فقد ذهب "فرانتز فانون" إلى تفسير ذلك بالطفل الذي قتل والده وأفراد عائلته أمامه فشكل لديه عقد وسوف يعيش مرحلة معاناة قابلة للتفجير، لا تنسى فالمعاناة التي عاشها الريفي خلال مرحلة الاحتلال والتجارب التي اكتسبها في تلك المقاومات الشعبية التي ولدت لديه سخطا وضعفا جعله محضرا للانتقام من المستعمر[1].

عرف المجتمع الريفي عدة مقاومات شعبية وثورات ضد المستعمر دفاعا عن أرضهن وتجلى ذلك في العديد من المقاومات كما هو الحال بالنسبة لمقاومة الأمير عبد القادر، أولاد سيدي الشيخ وبوعمامة ومقاومة بني شقران، كما وقفت القبيلة في وجه الاستعمار الفرنسي الذي مثل تهديدا لها[2]

كانت الأرياف هي القلب النابض للثورة في مجال تجنيد جيش التحرير الوطني، حيث أنشئت وحدات منتقلة ذهابا وإيابا بين الداخل والخارج، من الولاية الرابعة إلى تونس أو المغرب وذلك لتزايد الحاجة إلى الأسلحة ، وعندما عرفت فرنسا صعوبة الوضع بالنسبة للجزائريين، فكرت في قطع مصادر التموين عن الداخل فظهر مشروع بناء خطوط الكهربائية (موريس وشارل)[3].

فكان هنا دور جبهة التحرير الوطني في إخراج الفرد الريفي من مرحلة الصمت التي عاشها إلى مرحلة الكفاح المسلح، وانفجار تلك التراكمات في ثورة نوفمبر 1954م[4].

---

[1] قراوي نادية، **التحولات العامة للريف الجزائري إبان الثورة الجزائرية 1954-1962م(الغرب الجزائري نموذجا)**، مجلة عصور، الع26-27، جويلية- ديسمبر 2015، ص282.

[2] ليلى بلقاسم، **استراتيجية الثورة الجزائرية في الريف الجزائري 1955-1958، مجلة مدارات تاريخية**، المج 03، الع03، سبتمبر 2021، ص174.

[3] ليلى بلقاسم، حورية جيلالي، المرجع السابق، ص178.

[4] قراوي نادية، المرجع السابق، ص282 .

ولم تكن انطلاقة الثورة التحريرية في الريف سهلة، واصرت جبهة التحرير الوطني على الاتصال المباشر بجميع الريفيين واستمالتهم ومحاورتهم فردا فردا، وركزت على استخدام مفاهيم بسيطة قريبة من ذهنية الريفي الفلاح تكفل تفاعله مع الجبهة مع تأييده لها، وقد اتبعت جبهة التحرير الوطني وسيلة ذكية وحيدة في إنشاء هيكل تنظيمي على مستوى القاعدة، وهو اللجان الشعبية (المجالس الشعبية) ، كانت هذه المجالس تضم خمسة أعضاء يمثلون سكان الدوار، تشمل كل المناطق الريفية والجبلية، وكانت خاضعة للجنة الثلاثية التي تمثل لنا جبهة التحرير الوطني وتربط بينها وبين الشعب، وكلفت هذه المجالس على مستوى الدواوير بالتوجيه السياسي والتموين، جمع الاشتراكات، الإعلام والاستعلام، ويساعدهم مسئولو المداشر، وتضم المجالس الشعبية مسئول اللجنة الذي يسهر على تنفيذ التعليمات والتوجيهات المقدمة من قبل القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني، تنشيط ومراقبة الهياكل النظامية في الدوار، يسهر على تطبيق قرارات اللجنة الشعبية في الدوار، ينظم ويرتل اجتماعاتها إلى جانب مراقبة نشاط قوات المستعمر في الدوار، كما اشترطت جبهة التحرير على إحراز ثقة الشعب، كما كان الملتحقون بالثورة ملزمون بالقسم على المصحف الشريف بعدم الخيانة والإخلاص للوطن[1].

وواجهت جبهة التحرير الوطني منذ انطلاقتها الثورية موقفا متحفظا وشبه عدائي من طرف الأحزاب والهيئات السياسية الأخرى، لأن هذه الأخيرة قد شعرت بخطر اكتساحها وإحلال جبهة التحرير محلها كممثل شرعي وحيد للشعب الجزائري في نضاله من اجل استعادة حريته واستقلاله، ففي البداية أظهرت الأحزاب السياسية معارضتها للجبهة على أساس أنها لم تخطط أو لم تساهم في التخطيط لعملية الثورة، وان القادة المناضلين الجدد قد أخذوا مشعل النضال من الأحزاب السياسية بضغوط على السلطات الفرنسية لكي تعيد المياه إلى مجاريها عن طريق إحداث إصلاحات في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية[2].

وسرعان ما انخرط العديد من الفلاحين بصفوف جيش التحرير الوطني، وتم تنصيب المسبلين من أبناء القرى، وعددهم 11 رجل على رأسهم رئيس المسبلين، وقد عرف الريف الجزائري نشاطا

[1] ليلى بلقاسم، حورية جيلالي، المرجع السابق، ص178.

[2] بشرى نعامية، زينب فقراوي، المرجع السابق، ص 19.

نضاليا جماهيريا مكثفا حيث كان المجاهدون يتنقلون بين المداشر والمشاتي، وهم يرتدون اللباس العسكري ويحملون السلاح، ويباشرون ووضع هياكل التعبئة القاعدية على مستوى الأرياف، التي كانوا يستقبلون فيها على أساس أنهم مجاهدون ومحررين، أما عملية الاتصال بين المجاهدين في الأرياف، فقد كانت تتسم بالسهولة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، كونهم متشبعين بالقيم الإسلامية وتعامل المجاهدين معهم بأسلوب ملائم مع عقليتهم وطبيعتهم المحافظة[1].

نماذج لبعض العمليات العسكرية التي شهدتها الأرياف في إطار إستراتيجية جبهة التحرير الوطني العسكرية في تدعيم نشاطها بالأرياف، ولعل أبرزها:

1- **هجومات الشمال القسنطيني**: كانت هجومات 20 أوت 1955م مدروسة وتم التحضير لها لمدة ثلاثة أشهر، وكان اختبار العمليات دقيقا، وكانت أهدافه تشمل جميع المواقع العسكرية المؤسسات الاقتصادية ومعاقل الأوربيين، وبدأت هذه الهجومات في منتصف نهار 20 أوت ، بقيادة زيغود يوسف في الوقت المحدد لها حيث هاجمت أفواج جيش التحرير الوطني مدعمة بالشعب ثكنات العدو ومراكز الشرطة والدرك وحراس الغابات وكل المنشآت الاستعمارية المختلفة ومحطة الكهرباء والحانات ومزارع المعمرين والمطاعم، ودور البريد والبلديات، وتواصل الهجوم لمدة أربع ساعات كاملة استطاع من خلالها الثوار أن يلحقوا خسائر معتبرة في صفوف العدو، وأتلفوا عددا من مزارع الكروم التي يملكها المعمرون، كما شمل هجوم نواحي أخرى كما هو الحال بالنسبة لسمندو والقل وغيرها، وفي قسنطينة قاموا بتفجير المحلات التي يتواجد فيها العامة من المعمرين، ونفذوا حكم الإعدام في بعض الخانة، واستعمل في هذا الهجوم إلى جانب بنادق الصيد الخناجر والفؤوس والمداري والعصي والحجارة وغيرها، كما تمكن المجاهدون من احتلال مدن وقرى مما سمح للجماهير الشعبية بالتعبير عن رفضها للاستعمار مساندتها للثورة[2].

ويعترف الفرنسيين أنفسهم بحجم الضرر الذي ألحقته هجومات الشمال القسنطيني على المقدرات الزراعية للكولون، وابتداءا من 1956م بدأت الأوضاع بالتفاقم وبدأ ظهور آثار الحرب على الريف، وبحسب تقرير صندوق القرض الفلاحي أن المنتوج الفلاحي لم يعرف تراجعا كالذي عرفته بسب

[1] ليلى بلقاسم، حورية جيلالي، المرجع السابق، ص181.

[2] نفسه، ص183.

العمليات العسكرية وقطاع الحبوب والحمضيات والبقول لم يخرج عن النسب العادية حيث أن سنة 1961م عرفت مواسم جفاف قاسية، كانت أكثر المناطق تضررا من العمليات العسكرية هي الغابات والمحاصيل الزراعية الموجهة إلى القطاع الصناعي.

وكرد فعل على هذه الهجومات، قامت السلطات الاستعمارية بعمليات تمشيط واسعة وإجلاء السكان نحو المحتشدات بعد حرق مداشهم، إلى جانب إنشاء ميليشات يوم 24 أوت 1955م من أوربي الجزائر وتم توزيع السلاح الأوتوماتيكي عليهم، وخصوصا الذين يسكنون في القرى البعيدة عن مراكز القوات العسكرية وذلك من أجل الدفاع عن أنفسهم، وحماية ممتلكاتهم من ضرابات الفدائيين بالإضافة إلى توظيف أوربي الجزائر في عمليات التحسس على كل التحركات الشعبية ورصد أخبار الثورة[1].

تجاوبت الجماهير نتيجة تعرضها للاضطهاد والقمع الشديدين، ومصادرة أراضيها من طرف إدارة الاحتلال، لذلك نجدها أسرعت في الانخراط في ضفوف جبهة وجيش التحرير الوطني، خاصة إذا علمنا أن 98 التركيبة البشرية لجيش التحرير كانوا من سكان الأرياف[2].

2- **حرب المزارع**: هي أحد أشكال حرب العصابات القائمة على استهداف مزارع المعمرين بالحرق والتدمير لزرع الهلع والخوف في أوساطهم، ظهرت عندما وجد المجاهدون صعوبة في الحصول على الأرض بالطرق الشرعية، وقد وصفت جريدة صدى وهران عمليات حرق مزارع الكولون بسياسة الأرض المحروقة، وتقوم هذه الحرب على القيام بعدد من العمليات العسكرية على مستوى المزارع ولعل أهمها قتل المعمرين وعملائهم، إحراق المنتوج الزراعي وإتلافه، قتل حيوانات المرزعة، اقتلاع الأشجار المثمرة، تهديم المباني داخل المزارع، تخريب وسائل الاتصال وقطع الكهرباء إلى جانب أنابيب المياه المتصلة بالمزارع[3].

كانت أولى العمليات العسكرية الناجحة بالأرياف في عمالة وهران تلك التي نظمت بالظهرة حيث تم حرق مزرعتين للمعمرين ومهاجمة مركز تالدرك بكاسان (سيدي علي حاليا بمستغانم) ومقتل أحد الأوربيين وهو المدعو "فرنسوا لوارنت" وتمثلت الخطة بالولاية الخامسة التاريخية، وفي

[1] ليلى بلقاسم، حورية جيلالي، المرجع السابق، ص183-184.

[2] زاوي نبيل، **الموقف الشعبي من ادلا ع ثورة الفاتح من نوفمبر سنة 1954م**، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، المج3، الع1، جانفي 2022، ص161.

[3] ليلى بلقاسم، حورية جيلالي، المرجع السابق، ص185.

تخريب وحرق وتدمير العتاد الفلاحي ل 14 مزرعة من بين 70 مزرعة كانت مستهدفة عبر كامل تراب الولاية من مجموع 300 مزرعة تم إحصاؤها في الغرب الجزائري انطلاقا من مدينة عين تموشنت.

تم تنظيم عمليات الهجوم على المزارع بتاريخ 22 سبتمبر 1956م، وأوكلت المهمة إلى أفواج من مناضلين بقيادة جنود من جيش التحرير الوطني، وكلف كل وج بمهمة تدمير وحرق مزرعة معينة من بي ن 14 مزرعة تمت برمجتها خلال هذه العملية، لتعطي بعدها منتصف الليل كإشارة لإضرام النيران، ووجهت الأوامر بعدها لجميع المناضلين الذين شاركوا في هذه العملية بالرجوع إلى بيوتهم وأن يلتحقوا بصفوف جيش التحرير في حالة اكتشاف أمرهم من قبل العدو، ومن بين المزارع التي استهدفت في منطقة تيغنيف مزرعة شاران كلود، مزرعة شاران فرنوس، مزرعة فانتوي هنري،، مزرعة شاران إدوارد، ومزرعة وغيرها، مع الإشارة إلى أن هذه العملية كانت أول عمل عسكري يتم التخطيط له وتنفيذه تحت إشراف جيش التحرير الوطني في المنطقة السادسة التاريخية.

ولم تتوقف هذه العمليات العسكرية، حيث ظهرت خلال السنتين المواليتين للهجوم حوالي 120 مزرعة وتعاونية لتحويل الكروم بمنطقة تغنيف، كما كللت حرب حرق المزارع بمعسكر، بمعركة جبل المناور الخالدة في التاريخ، التي وقعت في 05 سبتمبر 1957م، والتي كبد فيها جيش التحرير الوطني خسائر لا تحصى ولا تعد في صفوف القوات الاستعمارية[1].

[1] ليلى بلقاسم، حورية جيلالي، المرجع السابق، ص187.

المبحث الثالث: في المهجر

1- فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ونشاطها:

لقد بدأت الخطوات الأولى لتأسيس فدرالية جبهة التحرير بفرنسا على يد السيد "مُحَمَّد بوضياف"، الذي بدأ بتنظيم خلايا هذا البلد مع مطلع سنة 1955م، وقد عقد بوضياف اجتماعا سريا مع المناضل "مراد طربوش" في سويسرا وتقول عض المصادر أنهما اجتمعا في لوكسمبورغ لتأسيس "اتحادية لجبهة التحرير بفرنسا" وقام بوضياف بتكليف "مراد طربوش" بجمع كل معارضي مصالي والمركزيين والمحاديين وهم أعضاء المنظمة الخاصة الذين تسللوا عبر الحدود وبوثائق مزورة مما سهل عمل بوضياف في ضمهم إلى الجبهة[1].

وقد تمثل نشاطها ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية وتحت لواء جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وشرع في تنظيم المهاجرين وتوعيتهم للدور المنوط بهم في دعم الثورة، فاستجاب العديد من العمال لهذا التنظيم، ثم قام بانشاء خلايا أخرى وسط العمال المهاجرين في فرنسا، وهكذا تواصل إنشاء نظام الجبهة بفرنسا من أجل رسالة الثورة وتمكين المهاجرين من الاطلاع على حقيقة الوضع، وكان من أعضاءها البارزين "على محساس"، و"عبد الرحمان غراس" ثم التحق "أحمد دوم" ، ثم انتهت الشرطة الفرنسية إلى هذا التنظيم من خلال الوثائق التي حجزتها لدى رئيسها "طربوش" حين دخوله التراب الفرنسي قادما من سويسرا، حيث لم يدم الأمر طويلا حتى تمكنت لشرطة الفرنسية من توقيف واعتقال "طربوش"، وكانت مهمتهم هي:

- إقامة قواعد أساسية لتنظيم العمال الجزائريين في خلال وفروع لتوظيف كافة الإمكانيات للعمل في خدمة الثورة.
- توفير الدعاية والشؤون المالية والاجتماعية والثقافية[2].

[1] بلباح ياسمينة، سلمى نور الهدى، **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في دعم الثورة الجزائري (1954-1962م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العربي المعاصر، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، 2018-2019، ص32.

[2] نفسه، ص33.

أما بالنسبة لمهام الفدرالية فقد تركزت على:

- تأطير الجالية الجزائرية المهاجرة، وجرها إلى صف جبهة التحرير وتجنيد العمال الجزائريين في معركة التحيري بكل ما يملكونه من طاقات بشرية، تنظيمية، نضالية ثم تحسيس الرأي العام الفرنسي من خلال الأحزاب والقوى التقدمية في فرنسا المعادية للاستعمار بمشروعية نضال الشعب الجزائري وعدالة قضيته والعمل على كسب هذا التيار إلى صف الثورة[1].
- تقديم المساعدات المالية والمعنوية، وقد قامت بمهام الدعاية في مختلف الأوساط الجزائرية والفرنسية والأوروبية لإقناعها بعدالة القضية الجزائرية ويعود الفضل فيما تم تحقيقه من انجازات ايجابية لصالح الثورة ومن داخل فرنسا ذاتها إلى وجود جالية جزائرية كبيرة استطاعت فدرالية الجبهة أن تجند الكثير منها خاصة من صنفي العمال والطلبة[2]
- نقل الثورة إلى داخل التراب الفرنسي والتعريف بها وسط الرأي الفرنسي فضلا على تجنيد العمال في حركة التحرير وتوعية الأحزاب والقوى المتقدمة في فرنسا وفعلا نجحت الفدرالية في استقطاب عدة شخصيات ثقافية وفكرية فرنسية ساعدت المناضلين على أداء رسالتهم[3].

وقد ساهمت حركة المجاهدين هذه في رفع معنويات جيش التحرير الوطني ومسؤولي الجبهة في القاهرة، ودفعت بالدول العربية إلى الاهتمام أكثر بالقضية الجزائرية والرفع من مساندتها لجبهة التحرير الوطني.

إن النشاط الكبير الذي كانت تقوم به جبهة التحرير الوطني بفرنسا يدل على التنظيم الدقيق الذي كانت تتمتع به هذه المنظمة، فهي قد عملت على إنشاء جمعيات تابعة لها، ففي سبتمبر

[1] سيد علي أحمد مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960–1961م)**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2013، ص168.

[2] أحمد مغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954–1962م)**، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص168

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص132-133

1956م تم إنشاء الاتحاد العام للتجار الجزائريين بفرنسا Union général des commerçants algériens وهذه المنظمة كانت تمثل احتياطيا ماليا كبيرا للاتحادية[1].

2- الوداية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا A.G.T.A:

إن أغلبية المهاجرين الجزائريين بفرنسا كانوا عمالا، حيث عملت النقابات العمالية بفرنسا على استقطابهم، لكن وعي العمال الجزائريين بالاستغلال والتمييز الممارس عليهم بالرغم من الانخراط الكثير منهم في نقابات الفرنسية في الوقت الذي كانت توجد فيه نقابات جزائرية وطنية تدافع عن حقوق إخوانهم بالجزائر، هذا ما أدى بهم إلى التساؤل: هل يواصلون التعبير عن مطالبهم النقابية عن طريق منظمات أو يؤسسون نقابة خاصة بهم؟ وهل إنشاء نقابة جزائرية في فرنسا أمر مناسب ومفيد؟

ولقد كانت الاجابة عن هذه التساؤلات بتأسيس "الوداية العامة للعمال الجزائريين" في فيفري 1957م، تحت إشراف فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني[2].

علمت الوداية على تعبئة العمال المهاجرين في فرنسا من تأييد الثورة الجزائرية ومكافحة الاحتلال الفرنسي نفسها، كما وفرت الوداية للعمال الجزائريين لمنظمة جبهة التحرير في فرنسا بفضل العلاقات التي أقامتها مع مختلف الأوساط السياسية والدينية الحساسة داخل الحركات المناهضة للاستعمار دعما لا يقدر بثمن، من خلال تزويدها بأعوان الاتصال وأماكنا لإيواء ووسائل الطبع والنقل المؤمن للأموال أو المخابئ الضرورية لها، كما سهلت الوداية بتنظيمها للعمال واحتكاكها المباشر بهم من عملية جمع الاشتراكات والتبرعات المالية لفائدة الثورة ووظفت أيضا علاقاتها مع بعض الشخصيات الفرنسية في الأوساط العمالية لتسهيل وتهريب هذه الأموال خارج فرنسا. ولقد ظلت الوداية تقوم بعمل جبار في العلن لصالح العمال والثورة الجزائرية في الأوساط الفرنسية حتى بدأت السلطات الفرنسية تقوم بحملة اضطهاد والتضييق على أعضائها وعلى نشاطها الذي يبدوا أنه بدأ يقلق السلطات الفرنسية.

---

[1] أحمد صاري، **دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية**، ع1، معهد العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة،ص342

[2] بلباح ياسمينة، سلمى نور الهدى، **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في دعم الثورة الجزائرية (1954-1962م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 08 ماي 1954م، قالمة، 2018-2019، ص36

وبالتالي انتهت فترة العمل العلني للودادية لتبدأ مرحلة جديدة وهي مرحلة العمل السري حيث واصلت الودادية عملها النقابي في سرية ودعمت عمل الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير الوطني، وقد صرحت الودادية في جريدة "العامل الجزائري" عام 1958م لتوضح موقفها: نحن لسنا حركة مطلبية موجهة للتعاون مع الأنظمة العمومية في فرنسا، إن الإطار الذي يدخل في مهمتنا هو كفاح الشعب الجزائري من أجل تحريره[1]

3- دور الطلبة في المهجر:

إن الدور الذي لعبه الطلبة الجزائريون عموما وفي فرنسا خصوصا تجاه القضية الجزائرية، لم يكن وليد الثورة التحريرية، بل يرجع إلى ما قبل ذلك، حيث كان لهم دور هام خلال نشاط الحركة الوطنية قبل اندلاع الثورة، فنجد العديد من أسماء الطلبة أعضاء في جزب الشعب الجزائري (P.P.A)، ومن بعد حركة الانتصار ، غير أن الدور الأساسي الذي لعبه الطلبة ميدانيا كان بعد تأسيسهم للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين سنة 1956م، وعموما فإن الطلبة الجزائريين ومنذ اندلاع الثورة لم يتخلفوا عن واجبهم تجاهها.

يعبر التحاق الطلبة الجزائريين بعد التحاقهم بالثورة في العديد من الميادين، حيث توفر جيش التحري على أعداد كبيرة من الأطباء والممرضين من ذوي الاختصاص، فكانت معالجة المقاتلين المجروحين أو المرضى، وكذا القيام بعمليات جراحية مستعجلة، إضافة إلى معالجة السكان القرويين الذي كانوا يخضعون لرقابة جيش التحرير من اختصاص الطلبة[2].

كما نشط الاتحاد الطلابي الجزائري في الخارج، وذلك من خلال المشاركة في المؤتمرات الطلابية، بهدف كسب الأنصار في مختلف الأوساط النقابية والثقافية، ومن بين المؤتمرات التي شارك فيه: المؤتمر الدولي الثامن للطلبة والذي انعقد في 25 فيفري 1959م في البيرو بحيث وجهت دعوات من وفود طلاب امريكا اللاتينية للوفد الطلابي الجزائري لزيارة هذه الدولة، واستقبل الوفد الجزائري بحماس كبير

[1] نفسه، ص 39-40

[2] سامية بن فاطمة، **المهاجرون الجزائريون والثورة التحريرية (1954-1962م) المهاجرون إلى فرنسا نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، قسم تاريخ والآثار، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017-2018، ص259.

سواء في البيرو أوالشيلي البرازيل، الأورغواي، وتبيين للوفد الطلابي أن الشعوب أمريكا اللاتينية رغم قلة الأخبار الواردة عن الجزائر إلا انها تتابع باهتمام كبير أنباء الكفاح الجزائري، ولم يكتفي الاتحاد بهذا بل راح يكتف جهوده لدى الاتحادات الطلابية العالمية في كل من سويسرا، هولندا، ألمانيا، وفي العواصم العربية، وكسب تعاطفها ومساندتها، كما سعت الحركة الطلابية الجزائرية بالمشرق على تقديم ما توفر لها من إمكانيات، وما استطاعت الحصول عليه من حكومات هذه الدول، فبسوريا قامت لجنة الطلبة الجزائريين بالعمل على حل الكثير من المشاكل التي كان يعاني منها الطلبة الجزائريين بدمشق كمشكلة السكن والأكل وتقديم المساعدات المالية سواء بطريقة مباشرة أو على شكل منح دراسية، ونفس الشيء قامت به بقية الحركات الطلابية في كل من مصر والعراق، والكويت حرصا على توفير الجو الملائم للطالب الجزائري[1].

[1] بابا عروج نور الايمان، المرجع السابق، ص60

خلاصة الفصل:

ومما يمكن استخلاصه من مواقف وردود فعل المجتمع الجزائري على الثورة التحريرية، أن الثورة الجزائرية هي ثورة الشعب وإلى الشعب، ثورة استهدفت الجماهير الجزائرية لتكسب حريته، إنها ثورة شعبية بمعنى الكلمة، سعت لتحقيق آمال الشعب وطموحاته في الانعتاق والتحرر، ثورة اسطنعت من رجال بسطاء انهكتهم الحروب إلى رجال ثوريين يدافعون بدماءهم من أجل استعادة أرضهم وعزتهم وكرامته، رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، وقد استجابوا للدعوة من جميع أنحاء الوطن من أريافها ومدائنها وحتى خارج ترابها الغالي. وكل هذا كان تحت كلمة واحدة وحدت قلوب الجزائريين وتماسكهم من أجل أن تحيا الجزائر.

الخاتمـــــــة

ومن خلال دراستنا لموضوع البعد الاجتماعي للثورة الجزائرية اثناء الثورة التحريرية 1954-1962م، وبناءا على مختلف جوانبه ووفق خطة الدراسة ارتئينا النتائج التالية:

- لقد كانت مجمل الأوضاع الجزائرية قبل الثورة مزرية نتيجة لسياسة فرنسا الجائرة المفروضة على الشعب الجزائري من خلال توجيه الإنتاج الجزائري لخدمة مصالحها وتموين مصانعها بالمواد الأولية سعيا وراء الربح إضافة إلى محاربة الصناعة لاحتكار التجارة.
- عرف المجتمع الجزائري تزايد كبير في عدد السكان باعتبار فرنسا شجعت الهجرة الأوربية إلى الجزائر من جهة، إضافة إلى أنها مكنت فرنسا للحالية من احتلال مراكز اجتماعية عكس المجتمع الجزائري الذي حرم من أبسط حقوقه وبهذه الزيادة دخل الجزائريون بوابة الفقر وتدهور المستوى المعيشي وانتشار الأمراض والأوبئة وسوء الحالة الاجتماعية بصورة عامة.
- عانى لشعب الجزائري خلال مرحلة الثورة من ظروف اجتماعية صعبة تحت تأثير الإدارة الاستعمارية ما تولد عنه وضع مزري أدى إلى انتشار وتوسع ظاهرة البطالة لينتهي الأمر بالشعب الجزائري في النزوح الريفي والتحضر لعملية الهجرة بحثا عن حياة كريمة وضمانا لمستقبل أفضل.
- من المواقف المشرفة للمرأة الجزائرية أنها كانت سندا للرجل في الثورة لتحرير وطنها فلم يكن دورها في الجانب النضالي العسكري وحسب بل اتسعت أعمالها إلى أدوار اجتماعية وتربوية كسرت بذلك كل القيود التي أثقلت كاهلها ومن إيصال صوتها.
- ومن المواقف المشرفة أيضا ردود فعل الشعب الجزائري اتجاه الثورة التحريرية وذلك من خلال المظاهرات التي قاموا بها سواء كانت في المدينة كظهور أحزاب سياسية أو مقاومات شعبية في الارياف ولا ننسى موفق الجالية في الخارج التي استطاعت أن تصل بصوتها إلى قلوب الجزائريين.

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب:**

1. أحمد الخطيب، **الثورة الجزائرية**، ط1، دار العلم للملايين، 1958م.

2. أحمد محساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، طبعة خاصة، دار المعرفة، الجزائر، (ب ت).

3. أحمد مغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962م)**، دار التنوير، الجزائر، 2013.

4. انيسة بركات درار، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

5. بشير ملاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

6. بن يوسف بن خدة، **جذور اول نوفمبر 1954م**، تر: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2012.

7. جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، الجزائر، 1994م.

8. حمدان خوجة، **المرأة**، تر: مُحَّد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

9. خثير عزيز، **السياسة الفرنسية وحتمية الثورة الجزائرية،1954م**، جامعة بويرة، الجزائر، (ب ت).

10. رابح تركي عمارة، **جمعية العلماء المسلين (1931-1956م) ورؤسائها الثلاث**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

11. رابح لونيس وأخرين، **تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989م)**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

12. سيد علي أحمد مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960-1961م)**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2013.

13. عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر (1714-1870م)**، شركة الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999م.

14. عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

15. العربي مُحَّد الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (د.ب) 1999.

16. العربي مُحَّد الزبيري، **كتاب مرجعي في الثورة التحريرية(1954-1962م)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954م، الجزائر، 2007 .

17. العربي مُحَّد الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار النشر والطباعة، قسنطينة، 1984م.

18. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار المغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997م.

19. عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، ب ط، 2008.

20. عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2009 .

21. عميراوي احميدة، **أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)**، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

22. عميراوي احميدة، **آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبا**، المركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، قسنطينة، ماي 2008.

23. مُحَمَّد السويدي، **مقدمة في المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م.

24. مُحَمَّد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

25. مُحَمَّد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، منتدى سور الأزكية، الجزائر، 2007 .

26. مصطفى خياطي، **المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية، تر: نسيبة غربي، منشورات ANEP**الجزائر، 2013.

27. يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا** ، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (ب ت).

- **مجلات علمية:**

28. أحمد صاري، **دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية**، الع1، معهد العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة

29. أحمد وادي، **السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، بسكرة، الع2، أفريل 2018.

30. أكرم بوجمعة، **أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، الع28، آب 2016.

31. بلغازي سعاد، **أشكال نضال المرأة في الثورة الجزائرية (1956-1962م)**، "بشار نموذجا"، مجلة روافد للبحوث والدراسات، الع2، جامعة غرداية، 2021.

32. جازية بكرادة، **دور المرأة الجزائرية المجاهدة في الثورة التحريرية بالولاية الخامسة (1956-1962م)**.

33. رشيد ميار، **التطور الديمغرافي للسكان الجزائريين بين سنوات (1900-1954م)**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المج2، الع4، جوان2014.

34. زاوي نبيل، **الموقف الشعبي من ادلا ع ثورة الفاتح من نوفمبر سنة 1954م**، مجلة رؤى تاريخية للابحاث والدراسات المتوسطية، المج3، الع1، جانفي 2022 .

35. الشافعي درويش، **نماذج عن تلاحم الشعب الجزائري بالثورة التحريرية**، مجلة الباحث، المج14، الع الخاص، 2022.

36. عوفي مصطفى، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية رؤية سوسيولوجية**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية.

37. فاطمة الزهراء عاشور، **إسهام الشعب الجزائري في الثورة التحريرية من خلال امثاله الشعبية**، جامعة مُحَمَّد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، مجلة الآداب واللغات، الع1، جوان 2015.

38. قراوي نادية، **التحولات العامة للريف الجزائري إبان الثورة الجزائرية (1954-1962م) الغرب الجزائري نموذجا**، مجلة عصور، الع26-27، جويلية- ديسمبر 2021.

39. القيزي رقية، **التنظيم الصحي خلال الثورة الولاية السادسة التاريخية انموذجا**، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، الع 04، الج2، ديسمبر2017.

40. ليلى بلقاسم، **استراتيجية الثورة الجزائرية في الريف الجزائري (1955–1958م)، مجلة مدارات تاريخية**، المج 03، الع03، سبتمبر 2021.

41. مُحَمَّد حفظ الله، **الأوضاع العامة في الجزائر خلال الفترة (1847-1954م) وعلاقتها بنشأة الصحافة (الأوضاع الاجتماعية، الثقافية، الدينية، السياسية)**، مجلة المعيار، المج 27، الع 2(رت:71)،2023

42. مُحَمَّدي مُحَمَّد، **السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر وانعكاساتها على الأوضاع الصحية والطبية خلال الثورة التحريرية (1954-1962م)**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المج03، الع10،الجزائر، شهر مارس، 2020.

43. مراد قبال، **السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر اهدافها وتداعياتها(1830-1939م)**، مج القرطاس، الع 09، جويلية 2018.

44. يوسفي زهرة، **السياسة الاجتماعية الفرنسية اتجاه الجزائريين ما بين(1954-1962م)**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، المج13، الع 01، جويلية 2021.

- **رسائل التخرج:**

45. إيمان بروحو، إيمان حمودي، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية(1830-1900م)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021.

46. بابا عروج نور الايمان، **الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر إبان الثورة التحريرية (1954-1962م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

47. بشرى نعايمية، زينب فقراوي، **دور العلماء الجزائريين في الثورة التحريرية (1954-1962م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 08 ماي 1954، قالمة، 2019-2020.

48. بلباح ياسمينة، سلمى نور الهدى، **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في دعم الثورة الجزائري (1954-1962م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العربي المعاصر، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، 2018-2019.

49. بوهناف يزيد، **مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين (1954-1962م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.

50. حورية طعبة، **السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة (1870-1945م)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) تخصص تاريخ معاصر، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2019-2020.

51. دليلة رحمون، **السياسة الزراعية الفرنسية وأثرها على المجتمع الجزائري (1830-1914م)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، 2012-2013.

52. رتيبة لخضاري، **السياسة الفرنسية الاقتصادية وأثرها في المجتمع الجزائري (1830-1914م)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، 2013-2014

53. زويدي نهاد، دريسي سلمى، **الأوضاع الاجتماعية والثقافية إبان الثورة التحريرية (1954-1962م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 08 ماي 1945م، ورقلة، 2013-2014.

54. سامية بن فاطمة، **المهاجرون الجزائريون والثورة التحريرية (1954-1962م) المهاجرون إلى فرنسا نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، قسم تاريخ والآثار، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2017-2018.

55. قريشي مُحَمَّد، **الاوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية (1945-1954م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2001-2002

56. لويزة ماضوي، العالية بن رابح، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، 2016-2017.

- **موقع الكتروني:**

http://ar.mwikipedia.org/05/01 التاريخ 18:25 الساعة 2023

قائمـــة الملاحـــق

الملحق رقم 01

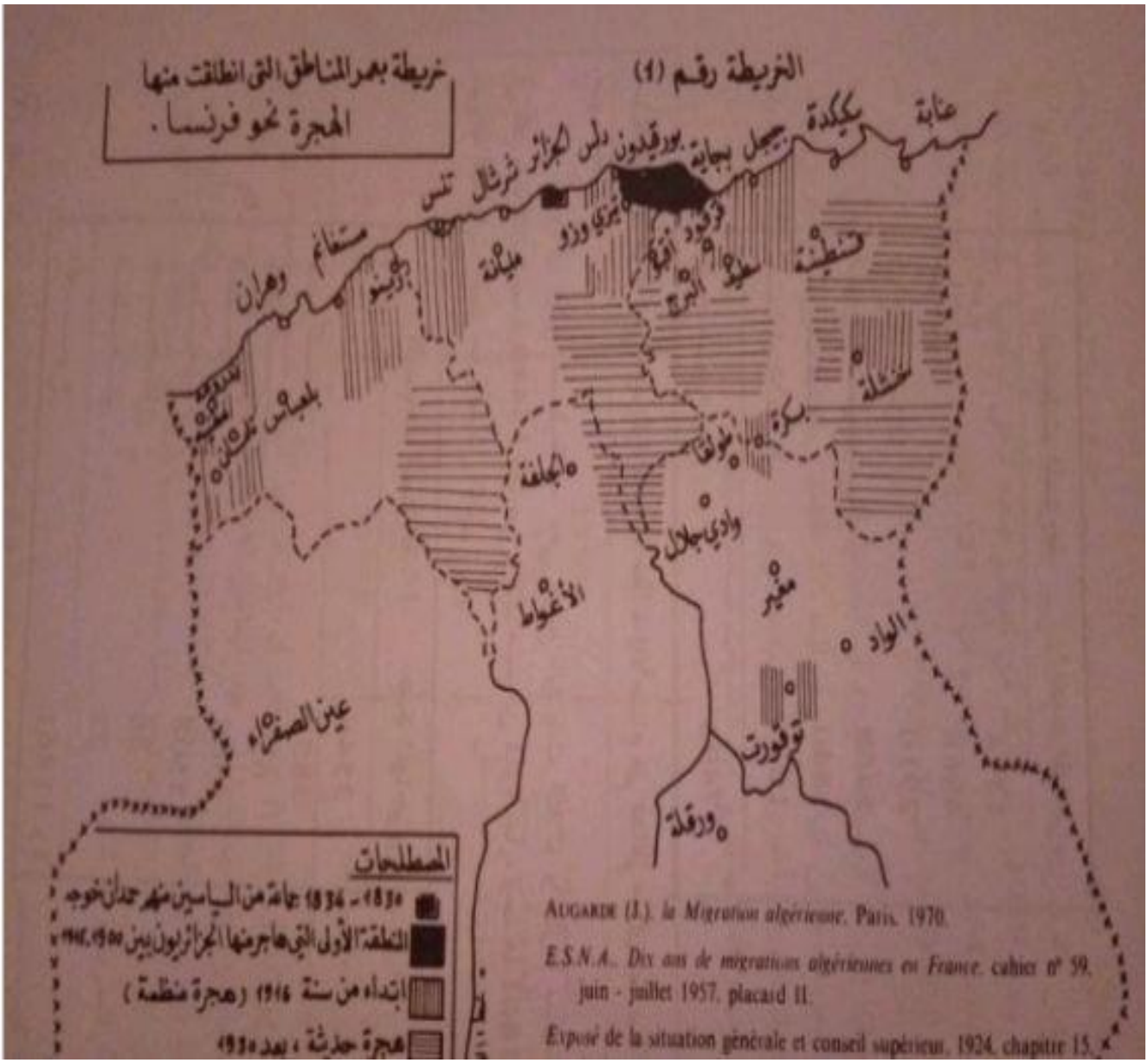

المصدر: سامية بن فاطمة، المرجع السابق، ص364

الملحق رقم 02

المصدر: بشير ملاح، المرجع السابق، ص438

الملحق رقم 03

المصدر:أنيسة بركات درار، المرجع السابق، ص120

الملحق رقم 04

المصدر: أنيسة بركات درار، المرجع السابق، ص 01

فهـــرس الموضوعـــات

المحتويات	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر	
قائمة المختصرات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	أ-د
الفصل التمهيدي: الأوضاع العامة للثورة التحريرية قبيل الاحتلال الفرنسي	
تمهيد	6
المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية بالجزائر قبل اندلا ع الثورة	7
أ- الوضع الزراعي	7
ب- واقع الصناعة بالجزائر	10
ج- واقع التجارة في الجزائر	12
المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية في الجزائر قبيل الثورة	14
أ- السكان	14
ب- التعليم	16
ج- الفقر والبطالة	18

د- الصحة	20
هـ- الهجرة	22
المبحث الثالث: الأوضاع السياسية في الجزائر قبيل اندلا ع الثورة	23
خلاصة الفصل	26
الفصل الأول: الحياة الاجتماعية في الجزائر أثناء الثورة	
تمهيد	28
المبحث الأول: التركيبة السكانية	29
المبحث الثاني: الوضع الصحي	35
المبحث الثالث: الحياة المعيشية وظروف العمل	37
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: الثورة الجزائرية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري	
تمهيد	54
المبحث الأول: علاقة المجتمع الجزائري بالمجاهدين والثوار	46
المبحث الثاني: دور المرأة في الثورة	49
المبحث الثالث: انعكاسات الثورة على المجتمع الجزائري	53
خلاصة الفصل:	56
الفصل الثالث: ردود فعل المجتمع الجزائري على الثورة التحريرية	
تمهيد	58

المبحث الأول: في المدينة	59
المبحث الثاني: في الريف	66
المبحث الثالث: في المهجر	71
خلاصة الفصل	76
خاتمة	**78**
قائمة المراجع	80
قائمة الملاحق	
فهرس الموضوعات	
ملخص الدراسة بالعربية والانجليزية	

ملخـــــــص الدراســـة

ملخص الدراسة

تهدف دراستنا هذه التي جاءت تحت عنوان البعد الاجتماعي للثورة الجزائرية (1954-1962م) ابان الاستعمار الفرنسي، إلى معرفة الأوضاع الاجتماعية التي كان يعاني منها الشعب الجزائري خلال هذه الفترة، باعتبار ان فرنسا عملت على تغيير مجمل الأوضاع في الجزائر سواء من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية وكذا الجانب السياسي، من خلال أساليب البطش والعنف التي كانت تمارسها والتي ظهرت في سلب الأراضي الجزائرية ، وكذا انتهاك كل حقوقهم، مما ادى إلى تدهور الحالة الاجتماعية للجزائريين، وكذا تدني مستوى المعيشي وظهور المجاعة والفقر وغيرها... ، أما على المستوى الثقافي فلم يسلم هو الأخر من ظلم المستعمر المستبد، وكانت ردود فعل كل الشعب الجزائري سواء كانوا رجالا أو نساءا داخل الوطن في الأرياف أو المدن، من خلال ظهور أحزاب سياسية ومقاومات شعبية، وكذا خارج الوطن فكان الدعم عبر كامل العالم وخاصة في تونس وفرنسا.

Résumé :

Notre étude, intitulée La dimension sociale de la révolution algérienne (1954-1962 après JC) pendant la période coloniale française, vise à connaître les conditions sociales dont souffrait le peuple algérien pendant cette période, alors que la France travaillait à changer la situation générale de l'Algérie économiquement, socialement, culturellement et politiquement à travers des méthodes de répression Et la violence qu'elle a pratiquée, qui a conduit au pillage des terres algériennes et à la violation de tous leurs droits, qui a conduit à la détérioration de leurs conditions.La situation sociale des Algériens, ainsi que le faible niveau de vie, l'émergence de la famine, de la pauvreté, etc., mais sur le plan culturel, cela n'a pas soulagé l'oppression des colonialistes tyranniques et les réactions de tous les Algériens.Les gens, hommes ou femmes, étaient à l'intérieur du pays, à la campagne ou dans les villes, à travers l'émergence des partis politiques et de la résistance populaire, ainsi qu'à l'extérieur du pays, donc . le soutien était partout dans le monde, en particulier en Tunisie et en France